

مقدمة المركز:

لم يجد المرء منعظاً خطيراً في تفكيره، وصراعاً عنيفاً في عقله، مثلما يجد ذلك عندما يفكر في قضية الفقر. هذه القضية التي شهدت وتشهد صراعاً أيديولوجياً في بحث الأسباب والمعالجات، وإذا كانت جميع النظريات الوضعية قد تصدت بشكل أو بآخر إلى قضية الفقر، فإنها بالتأكيد لم تستطع أن تشمل في حلولها المقدمة سوى جوانب محددة لا شاملة، وإذا كان الإسلام ينظر إلى الفقر بأنه آفة كبرى وظاهرة دالة على تراجع العدالة التي يفترض أن تمثل الحكم الألهي في الأرض، فإن ذلك تجسد في مقوله للإمام علي (عليه السلام) إذ قال (لو كان الفقر رجلاً لقتلته) وفي مقولة أخرى (ما دخل الفقر قرية إلا وقال له الكفر خذني معك).

وإذا كان الإسلام ينظر إلى الفقر ظاهرة واجبة العلاج مسؤول عنها كل فرد انطلاقاً من قول رسول الله (صلى الله عليه وآله الطيبين الطاهرين) (كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته)، ولذلك فإن المسؤولية تقع على الجميع في التعدي لهذه الظاهرة، وفي مقدمة هؤلاء الباحثين والأكاديميين من الذين يهتمون بقضايا شعوبهم وبلدانهم، وفي العراق تحديداً نجد إن التصدي لظاهرة الفقر لا يمكن وصفه إلا بكونه واجباً وطنياً، كون المجتمع العراقي يعاني كثيراً من هذه الظاهرة، خصوصاً إن العراق يتوافر على إمكانات وثروات مادية تجعل من وجود هذه الظاهرة أمراً متناقضاً مع الواقع ومجافياً للحقيقة، الأمر الذي خلق حالة من الإحباط لدى شرائح واسعة من الشعب العراقي مما أدى إلى عدم تفاعلها مع الدولة في مراحل لاحقة من أجل البناء والإعمار، وبالرغم من إن النظم السياسية المتعاقبة التي حكمت العراق الحديث وتحديداً بعد عام 1920 لم تبذل جهداً كبيراً في سبيل التصدي لهذه الظاهرة، إلا إننا اليوم ووفقاً لعملية التغيير السياسي التي حصلت في العراق، في حاجة ماسة لدراسة هذه الظاهرة وإيجاد كافة السبل والمنافذ والحلول من أجل التقليل من مساحات الفقر الاجتماعية ومن ثم القضاء عليها.

لقد عانى العراق كثيراً من هذه الظاهرة، حتى أصبحت مفردة متلازمة في قصائد الشعراء وما قصيدة الشاعر العراقي الكبير بدر شاكر السياب عندما يقول (ما مرّ عام إلا وفي العراق جوع) ونحن نعلم إن الجوع هو نتيجة حتمية للفقر.

وإذا نظرنا نظرة تحليلية إلى الواقع العراقي نجد إن الأنظمة السياسية التي حكمت العراق وتحديداً بعد عام 1968، استهدفت كثيراً إضعاف الشعب العراقي للسيطرة عليه، وخصوصاً تلك المناطق التي تميزت بالظلم والطغيان، في حين ركزت تلك الأنظمة السلطة المادية والثروات بأيدي فئات معينة من الشعب ولم تكن كربلاء سوى نموذجاً فريداً ومتميزاً لتلك الممارسات الفئوية والتي كان المقصود منها سلب تلك السلطة المادية ورأس المال الذي توافرت عليها كربلاء لما تمتلكه من مقومات دينية جعلتها قبلة للسياحة الدينية التي انعكست بشكل كبير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية فيها، فكان لا بد من الاستحواذ على مفاصل تلك الحركة الاقتصادية في المدينة من خلال القضاء على الطبقة الرأسمالية فيها تحت مبررات شتى، والسيطرة على كافة المرافق السياحية الدينية عبر شركات تابعة للنظام السياسي الحاكم. ومن هنا تأتي الدراسة التي قدمها إلى المركز السيد طالب حسين فارس والموسومة (دراسة ظاهرة الفقر في محافظة كربلاء المقدسة).

د. أحمد باهض تقي

مدير المركز

المقدمة (Introduction)

تعد ظاهرة الفقر (Poverty Phenomenon) التحدي الأهم الذي واجه الإنسانية منذ ظهورها، فالظاهرة تشكل القيد الأكبر أمام انغلاق الإنسان في التعبير عن ذاته الخلاقة، لذا فهي تغيب قسري لهذا الإنسان عن كل دوائر الفعل الحضاري، فالافتقار إلى عناصر القدرة والاستطاعة في أبعاده المتعددة ومستوياته المختلفة جعل الظاهرة تتعقد مع تعقد الحياة البشرية. من هنا عدّ دور النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في الحد من الظاهرة عبر البرامج والسياسات التي يطرحها الاختيار الأساسي عن مدى كفاءة وعدالة هذا النظام، وعليه فلا بد من تسليط الضوء على الظاهرة في إطار معطيات الواقع الذي شكل حاضنة لظهورها وتفاقمها مع استشراف معطيات المستقبل المنظور المراد رسم سياسات وبرامج الحد من الظاهرة في نطاقه. في هذا الإطار جاءت هذه الدراسة للوقوف على ملامح ظاهرة الفقر في اقتصاد مدينة كربلاء ومحاولة تحليل تركيبية الظاهرة كمقدمة لتوصيف سبل الحد منها.

* مشكلة الدراسة (Study Problem): تعد ظاهرة الفقر منظوراً إليها من خلال خطوط الفقر والحرمان من الحاجات الأساسية والأمن الغذائي هو بحق التحدي الأكبر الذي يواجه عملية التنمية في الاقتصاد العراقي على المستوى الوطني والإقليمي ومنه اقتصاد مدينة كربلاء المقدسة.

* فرضية البحث: إنَّ العلاقة الجدلية بين التنمية والفقر في المدن التي عانت من التميز التنموي مثل مدينة كربلاء تعبر عن نفسها بصورة أوضح في ارتفاع نسب الحرمان من الحاجات الأساسية، والفئات الهشة واتساع فجوات الفقر، لذا فإنَّ هذه المظاهر هي أفضل المدخل للدراسة وتحليل ظاهرة الفقر في هذه المدن وتوصيف السياسات الملائمة للحد منها.

* أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

1. تحليل مشكلة الفقر في مدينة كربلاء.

2. توفير نتائج ومعطيات يمكن اعتمادها في توصيف السياسات والاستراتيجيات الملائمة للحد من ظاهرة الفقر في ضوء رؤية مركبة من ثلاثة جوانب هي: الحرمان من الحاجات الأساسية، وتحليل الفئات الهشة، بالإضافة إلى مدخل خطوط الفقر.

* منهجية الدراسة: تم استخدام المنهج التحليلي الاستقرائي والكمي في تقدير ظاهرة الفقر ومقاييس خطوطه وفجواته، بالاعتماد على النتائج التي قدمتها خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق لعام 2006 م، ودراسة تحليل الأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق لعام 2005 ونظراً لعدم تحديث البيانات من أي جهة وباعتبار إنَّ بيانات خارطة الحرمان شامله ودقيقه وكذلك بيانات المسح التغذوي ولعدم إمكانية تحديثها إلا بجهد مؤسساتي تم اعتمادها من قبل البحث بوصف إن واقع المجتمع الإحصائي لم تطرأ عليه تغيرات مهمة. وعلى ضوء طبيعة الدراسة وفرضيتها وأهدافها تم تقسيمها إلى مبحثين: الأول تضمن مدخل الحرمان في دراسة الظاهرة فيما تضمن المبحث الثاني مدخل الأمن الغذائي وخطوط الفقر، وخلص البحث إلى جملة من النتائج والاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

مدخل الحرمان من الحاجات الأساسية في دراسة ظاهرة الفقر في مدينة كربلاء

تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة محاور، المحور الأول خصص للإطار النظري للدراسة، فيما خصص المحور الثاني لمدخل الحرمان من الحاجات الأساسية غير المشبعة، فيما تضمن المحور الثالث أهم النتائج والاستنتاجات والتوصيات. المحور الأول: الإطار النظري لدراسة ظاهرة الفقر في ضوء منهج الحرمان من الحاجات الأساسية غير المشبعة قدمت أدبيات التنمية عدة رؤى لتوصيف الفقر كمفهوم وكظاهرة يراد تحديدها وقياسها وبيان العوامل المسببة لوجودها واستمرارها، كما قدمت الأدبيات عدة مقاييس للفقر بوصفه تعبير رياضي عن تلك المفاهيم، ومن أهم المناهج التي قدمتها تلك الأدبيات في دراسة ظاهرة الفقر وقياسها هو: منهج الحرمان من الحاجات الأساسية غير المشبعة، والذي تم اعتماده في هذه الدراسة في تحليل وقياس ظاهرة الفقر في مدينة كربلاء، وفي تأطير نظري لظاهرة الفقر وسنأتي على استعراض أهم تعاريف الفقر في أدبيات التنمية التي بحثت الموضوع من زواياها المتعددة، كما سنستعرض الإطار النظري لتوصيف الظاهرة في إطار المنهج المذكور بشكل موجز وفي حدود نطاق البحث.

أولاً: مفهوم الفقر الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد، بالغة التعقيد، شديدة الإلحاح على الفكر الإنساني، مستنطقة مكنونات طاقاته، لاستمرار الحلول الناجعة، كون الظاهرة تشكل التحدي الأكبر أمام الإنسانية في إثبات ذاتها. من هنا اختلفت الرؤى في وصف ماهية الظاهرة، وتوصيف حلولها. الفقر في اللغة: الافتقار إلى شيء يحتاجه الإنسان، وهو يمثل الحد الأدنى من متطلبات الحياة، ونقيض الفقر: الغنى⁽¹⁾. وفي تعاريف مفكري التنمية للفقر يتم بناء التعريف على أساس رؤية محددة للظاهرة بشكل عام، فقد عرفه أحد الباحثين بأنه عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية، يتمثل بالحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية معينة⁽²⁾، إلا أنَّ التعريف ركَّز على مدخل مستوى المعيشة الذي يعتمد بعدي الدخل والاستهلاك في حدودهم الدنيا، وهذه الرؤية تحاول وضع المفهوم بعيداً عن الجنبية الذاتية والاجتماعية⁽³⁾. وفي تعريف أكثر شمولاً ذهب الدكتور محمد حسين باقر إلى أنَّ الفقر هو حالة الحرمان المادي تتمظهر في انخفاض استهلاك الغذاء كما نوعاً، وتدني الحالة الصحية والتعليمية، والحرمان من السكن الملائم، وتملك السلع المعمرة وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الطارئة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث⁽⁴⁾، وفي ضوء هذا المفهوم يتم تحليل الظاهرة في رؤية تكتنز البعد الموضوعي والذاتي والاجتماعي في صيرورة واحدة، فالحرمان حالة افتقار الفرد أو الأسرة لكل أو بعض عناصر التمكين الاقتصادي والاجتماعي، هذه الرؤية تخرج الفقر من كونه قيماً على التنمية، أو ظاهرة تستهدف برامج التنمية الحد منها في محصلتها النهائية، بل هي تنظر للفقر على أنه حالة حرمان لتصميم البرامج التنموية في ضوء معطياتها بما يحقق أعلى ترفيه ممكن لمعدلات الحرمان بوصف ذلك معياراً لفاعلية أداء النظام الاقتصادي، ومؤشراً أساسياً على حالة الرفاهية العامة في المجتمع. والمنهج الآخر لتحليل ظاهرة الفقر هو منهج (القدرة) الذي يوفق بين الفقر المطلق والفقر النسبي، إذ إنَّ الحرمان النسبي من حيث الدخل

والحاجات غير المشبعة ينتج حرمان مطلق في القدرات الدنيا، هذه القدرات يفتقر إليها الفرد والأسرة أما تكوينياً (فقر التكوين) أو تمكينياً (فقر التمكين) هذان الجانبان من الافتقار يرتبط الأول منهما بالعوامل الشخصية الموضوعية، في حين يرتبط الثاني بالأداء التمكيني لمؤسسات المجتمع والنظام الاقتصادي، والجانبان يعزز كلاهما الآخر بأثر متبادل⁽⁵⁾. وفي توصيف مفهوم الفقر في المنهج التنموي الإسلامي يرى أحد الباحثين بأن الفقر هو (عدم القدرة على الحصول على الاحتياجات الضرورية لعدم توافر أسباب العيش الكريم الرغد وهو ما يعني العوز والتعرض للجوع والحرمان والإملاق)⁽⁶⁾. إذن الفقر كظاهرة يأتي وصفها بالنظر لتمظهراتها المتعددة، أو بالنظر إلى منظومة العوامل والمسببات التي تقف وراء وجودها واستمرارها وتفاقمها يجري في ضوء ذلك توصيف إستراتيجية الحد من الظاهرة وتخفيف آثارها. وفقاً لما سبق لا بد من اعتماد أهم تمظهرات الظاهرة ومنظومة العوامل المسببة لها في المجتمع محل البحث، مدخلاً لدراسة الظاهرة، وبناء استراتيجيات الحد منها.

ثانياً: الأساس النظري لقياس الفقر في إطار الحرمان من الحاجات الأساسية

يعد مدخل الحاجات الأساسية من أهم الطرق للتعبير عن مستوى المعيشة المطلوب تحقيقه لاستمرار الحياة الإنسانية للفرد والأسرة بطريقة مقبولة وتشكل الحد الأدنى الاجتماعي أو (خط الفقر)، وبالتالي فإن فئات السكان التي تقع دون هذا المستوى من المعيشة تقع في دائرة الفقر، وتقسّم الحاجات الأساسية على قسمين⁽⁷⁾: حاجات أساسية غذائية، وحاجات غير غذائية، ويتم التعبير عن الحاجات الغذائية بعدد السرعات الحرارية التي يحتاجها الفرد لاستمرار الجسم في فعالياته الحياتية، وهذا المقدار من السرعات يعد تعبيراً عن الحد الذي يعد فقيراً من يقع دونه، أما الحاجات غير الغذائية فيمكن حصرها في ستة ميادين أساسية هي: (التعليم - الصحة - البنى التحتية - المسكن - محيط السكن - النقل)⁽⁸⁾ وفي الدراسة التي قدمها الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تم اعتماد مدخل الحاجات الأساسية لدراسة ظاهرة الفقر في العراق بدلالة خارطة الحرمان من الحاجات الأساسية غير المشبعة (9) (Unsatisfied Basic Needs Index) وهو مقياس مركب للتعبير عن مستويات المعيشة باستخدام الحاجات الأساسية غير المشبعة، والذي يختلف عن مؤشرات فقر الدخل المبني على أساس حساب خط الفقر في أنه يقيس مستوى الحرمان من الحاجات الأساسية، وبالتالي يمكن توظيفه لتوزيع السكان إلى فئات حسب سلم مستويات المعيشة بما يساعد في رسم آليات وبناء الخطط التنموية النوعية والمكانية على أساس الأولويات التي يمكن وصفها بالاستفادة من معطيات هذه الدراسة. ولتحديد مستويات الحرمان من الحاجات الأساسية تم في الدراسة اختيار ميادين رئيسة لوصف مستويات الحرمان وهي (التعليم - الصحة - البنى التحتية - المسكن - محيط السكن، ووضع الأسرة الاقتصادي) وتم التعبير عن الميادين المذكورة بدلالة ثمانية وعشرين مجالاً، جرى وضعها من خلال قياس اثنين وأربعين مؤشراً، أما عدد المؤشرات التي يقاس بها كل ميدان فقد تراوحت بين خمس إلى تسع مؤشرات روعي في اختيارها ما يحقق التوازن في عدد وأوزان تلك المؤشرات. يمتاز دليل مستوى المعيشة بالمقارنة مع مؤشرات فقر الدخل في أنه يقوم على قياس مدى ما يحقق من حرمان فعلي من الحاجات الأساسية وليس على قياس الدخل المتاح للحصول على هذه الحاجات، وهذا يعني⁽¹⁰⁾:

أ. إن الأسرة محرومة من الحاجات الأساسية إذا تعذر عليها الحصول على تلك الحاجات وإن كان مستوى دخلها يؤهلها لذلك كما هو الحال مثلاً بالنسبة للحرمان من خدمات البنى التحتية (الماء - الكهرباء - الصرف الصحي) الناتج عن نقص أو عدم توفر هذه الخدمات.

ب. يتناول الدليل على الحاجات التي لا يمكن الحصول عليها مقابل مال فقط (كالأمان الشخصي - الخلو من الأمراض المزمنة - الإعاقات - توفر الخدمات العامة - خلو البيئة من التلوث). كما يمتاز دليل مستوى المعيشة بأنه مقياس يعتمد على جميع مستويات الرفاهية ولا يقتصر على تشخيص وقياس المستوى المعيشي الاسر المحرومة فقط، كما في مؤشرات فقر الدخل، فهو يشمل في القياس كامل سلم مستوى المعيشة بما في ذلك المستويات المعيشية المتوسطة والمرتفعة، كما يمتاز الدليل بأنه يتحقق من خلال استخدام بيانات المستويات المعيشية عامة ولا يعتمد على بيانات الدخل أو الإنفاق والتي كثيراً ما تكون دقة أو مصداقية نتائجها محدودة لأسباب تتعلق بالبيانات المصرح بها من قبل الأسرة أو بالتقلبات الموسمية أو بإشكالات عملية أو منهجية أخرى.

المحور الثاني

الجانب التطبيقي لدراسة الفقر في محافظة كربلاء في ضوء مؤشرات الحرمان.

أولاً: دراسة الفقر في ضوء مؤشرات الحرمان من الحاجات الأساسية

(1) تمهيد:

في إضاءة مقتضبة على مؤشرات الحرمان من الحاجات الأساسية على مستوى العراق نجد هناك تبايناً في ميادين مستوى المعيشة التي تناولها دليل الحرمان على مستوى العراق نتيجة التطورات المختلفة التي مرّ بها البلد والظروف الصعبة التي ألمّت به، وآخرها الحالة الاستثنائية التي يمر بها منذ 9 / 4 / 2003 وإلى الآن.

وفي نظرة بسيطة للجدول (1) يلاحظ أنّ نسبة الأسر المحرومة حرماناً عالياً تقل على 22% لميدان السكن وميدان الصحة، وتزيد على 55% لميدان البنى التحتية وميدان وضع الأسرة الاقتصادي، ويقابل ذلك توزع نسبة الأسر المنخفضة الحرمان من أقل من 18% لميدان البنى التحتية وميدان وضع الأسرة الاقتصادي إلى أكثر من 52% لميدان السكن وميدان الصحة. وينظرة إجمالية يمكن توزيع مستويات الحرمان على الميادين الستة لمستويات المعيشة إلى ثلاثة مستويات يضم كل مستوى منها مجموعة من الميادين، وعلى النحو الآتي:

المستوى الأول: ميادين ذات نسب حرمان عالية تزيد على 50% وهي ميدان الوضع الاقتصادي للأسرة وميدان البنى التحتية.

المستوى الثاني: ميادين ذات نسب حرمان متوسطة، تتراوح نسب الحرمان فيها بين 30% إلى 50% وهي ميدان التعليم وميدان محيط السكن.

المستوى الثالث: ميادين ذات نسب حرمان منخفضة تقل عن 30% وهي ميدان السكن وميدان الصحة. إنّ ارتفاع نسب الحرمان في المستوى الأول ناتج من ظروف الحصار الاقتصادي، إذ يعد ميدان وضع الأسرة الاقتصادي من أكثر الميادين تأثراً بظروف الحصار، أما بالنسبة لميدان البنى التحتية فقد تركت حرب 1991 وما تلاها من حصار اقتصادي ختم بحرب 2003 آثاراً كبيرة على هذا الميدان ويعد عام 2003 وما أعقبه من ظروف غير طبيعية أعاققت تنفيذ مشاريع البنى التحتية الجديدة أو تجديد القديم منها، لا بل صارت مشاريع البنى التحتية أهدافاً أساسية لعمليات التخريب والإرهاب.

(2) تحليل مؤشرات الحرمان من الحاجات الأساسية لمدينة كربلاء: تقع محافظة كربلاء ضمن المنطقة الجنوبية حسب التقسيم الجغرافي في مسح أحوال المعيشة لعام 2004م، والذي روعيت فيه إلى جانب العامل الجغرافي عامل التجانس في الخصائص المشتركة ما بين المجموعات، إذ تشمل المنطقة الجنوبية محافظات (بابل وكربلاء وواسط والنجف والقادسية والمنتري وذي قار وميسان والبصرة). وتعد المنطقة الجنوبية من أكثر المناطق الأربعة حرماناً (11)، وهي النتيجة الطبيعية للظروف التي عاشتها المنطقة، إذ تأثر أغلب محافظاتنا بشكل مباشر من آثار الحروب التي خاضها النظام البائد، فضلاً عن سياسات التمييز الطائفي والتهميش المقصود في كل مراحل خطط التنمية الاقتصادية التي نفذتها الحكومات المتعاقبة منذ 1964م وحتى 2003/4/9. إذن تقع كربلاء المقدسة ضمن أشد مناطق العراق حرماناً وفقراً، ولكن خصوصية المحافظة تبرز من خلال مؤشرات الحرمان سيتم عرضها وتحليلها في الصفحات اللاحقة. وفقاً لتحليل مستوى المعيشة العام تقع كربلاء المقدسة في المرتبة السادسة من بين المحافظات الأكثر حرماناً، إذ تبلغ درجة الحرمان حسب الدليل العام (45.6%) وتبلغ نسبة الحرمان للحضر (39.3%) وللريف (64.3%) وتزيد قيمة الدليل العام لكربلاء عن المعدل الوطني بـ(14.4%) نقطة مئوية (جدول رقم 2). أما على مستوى الميادين تقع كربلاء في المرتبة الخامسة من بين المحافظات الأشد حرماناً في ميدان التعلم ودرجة حرمان بلغت (44.4%) والنسبة أكبر من المعدل الوطني البالغ (31.8%) بفارق (12.6%) درجة (جدول رقم 2). وفي أدناه عرض لنتائج مؤشرات الحرمان وفقاً للميادين الستة التي تضمنها الدليل على مستوى مدينة كربلاء مع تحليل لنتائج المؤشرات.

أ) ميدان التعليم: عندما نتكلم عن الحرمان من التعليم في أي مجتمع فإننا أمام أما المتغير الأساسي في دالة الحرمان ذلك لأن الحرمان في باقي الميادين هو بالأساس دالة للحرمان في ميدان التعليم، وهذه العلاقة لا تأخذ اتجاهاً واحداً، فالأمية تؤدي بالضرورة إلى ضيق أفق الفرص المتاحة أمام الناس للمشاركة في الفعل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي (12)، إذ يعد مستوى التعليم المحدد الأساسي في دخول سوق العمل وأحد مرتكزات التميز في الدخول المكتسبة، كما انه مرتبط بوظائف الدخل الثابت، وإن أي برنامج تنمية لا ينطلق من البعد التعليمي يعد غير مقبول وفقاً لمقاييس التنمية البشرية المتاحة. اعتمد الدليل الفرعي لميدان التعليم خمسة مؤشرات لتقدير معالم الحرمان في هذا الميدان، هذه المؤشرات تمثل أربعة مجالات هي: متابعة الدراسة - المستوى التعليمي للبالغين - إمكانية الوصول للمدرسة - المستوى النوعي للمدرسة، والمؤشرات المأخوذة تمثل الميادين (متابعة المدرسة - المستوى التعليمي للبالغين - الوقت المستغرق للوصول إلى المدرسة الابتدائية - الوقت المستغرق للوصول إلى المدرسة الثانوية (حيث يعطي لكل من المؤشرين الآخرين نصف الوزن) - مدى الرضا عن المدرسة.. (13)). وهنا سنأتي على عرض نتائج المسح عن هذه الميادين والمؤشرات مع تحليل النتائج تباعاً وفقاً لنتائج دليل الحرمان في ميدان التعليم. تعد كربلاء خامس أكثر محافظات العراق حرماناً، إذ تبلغ درجة الحرمان (44.4%) وهي الدرجة التي تزيد عن المعدل الوطني بـ(12.6) نقطة مئوية فقط (جدول رقم 2). إنّ هذه النسبة العالية للحرمان في المحافظة تدل على وجود مشكلات تعليمية متراكمة وموروثة، واللافت للنظر بالنسبة لمحافظة كربلاء أن هناك ارتباطاً قوياً في مستويات الحرمان بين دليل مستوى المعيشة العام ودليل ميدان التعليم، حيث إن الفارق بين النسبتين (1.2) نقطة مئوية لصالح دليل المعيشة، وهي الحالة التي تتميز بها كربلاء عن باقي محافظات العراق، وهو مؤشر يدل على عمق حالة الحرمان لمدينة كربلاء في هذا الجانب، حيث يؤثر ذلك غياب التأثير المتوقع للخصوصية الثقافية والدينية لمدينة كربلاء إلا أن سوء أحوال المعيشة بصورة عامة كما أظهره الدليل اتضح أثره الكبير على مؤشرات الحالة التعليمية. ومن المؤشرات التعليمية الأخرى نسبة العوائل المحرومة حسب البيئة (ريف - حضر) إذ بلغت نسبة العوائل المحرومة في ريف كربلاء (68%) وهي من أعلى النسب في العراق، ولعل سبب هذه النسبة المرتفعة يعود إلى تحيز التنمية لصالح الحضر وجملة العوامل الثقافية والاجتماعية التي تتلخص في الموقف السلبي من التعليم وخصوصاً تعليم الإناث، يضاف إلى كل ذلك انخفاض مستوى المعيشة في الريف الكربلائي بشكل عام (جدول رقم 2). أما في الحضر فقد بلغت نسبة الحرمان في حضر مدينة كربلاء (36.4%) وهي النسبة التي تفوق المعدل الوطني بـ (13.9) نقطة مئوية (جدول رقم 2)، كما أنها النسبة الأكبر من بين محافظات العراق، وهذا ما يعكس الآثار السلبية لسياسات التهميش التنموي الذي عانت منه المدينة. وفي أدناه تحليل لنتائج مؤشرات ميدان التعليم الخمسة بعد استعراض وتحليل النتائج العامة للدليل.

1. مؤشر متابعة الدراسة وهو المؤشر الذي يقيس عدد الذين تقع أعمارهم بين (6 - 15) سنة ولا يتابع الدراسة الابتدائية ولم ينه الدراسة الابتدائية، ووفقاً لهذا المؤشر بلغت نسبة الأسر المحرومة في المحافظة على مستوى الحضر (26.6%)، بينما سجل الريف نسبة حرمان (35%) تقريباً (جدول رقم3)، ولعله يعود الفارق بين الحضر والريف إلى عدة أسباب منها: القدرة الاقتصادية، ومستوى الخدمات التي يقدمها القطاع التعليمي في الحضر مقارنة عنها في الريف، فضلاً عن إن الطموحات الفردية والوعي بأهمية المدرسة دائماً تكون في الحضر أكبر منه في الريف، كما يشكل عامل بعد المدرسة عن موقع السكن عاملاً مهماً في رفع تكلفة الدراسة ويلحاح المستوى الاقتصادي للأسرة الريفية عنه في الحضر يكون اتجاه تأثير هذا العامل واضحاً، وهذا ما سيوضح من خلال العلاقة بين نتائج مؤشر الوقت المستغرق للوصول إلى المدرسة مع مؤشر وضع الأسرة الاقتصادي.

. المستوى التعليمي للبالغين

ويُقاس هذا المؤشر بعدد البالغين الذين أكملوا الدراسة الابتدائية أو مرحلة أعلى، وفي كربلاء أظهر هذا المؤشر أعلى نسبة حرمان على مستوى الحضر بين مؤشرات التعليم الأخرى إذ بلغت النسبة (49.2%) وهي أعلى من المعدل الوطني البالغ (41.5%) ويفارق (7.7) نقطة مئوية، فيما بلغت نسبة الحرمان في هذا المؤشر على مستوى الريف (65.7%) وهي تقل عن المعدل الوطني البالغ (67.9%) (جدول رقم3). وفي قراءة أولية لهذه النتائج يظهر العجز المتراكم للنظام التعليمي مع عدم إغفال العوامل الأخرى التي سبقت الإشارة إليها في الفقرة السابقة.

3. مؤشر الوقت المستغرق للوصول إلى المدرسة الابتدائية

يُقدر هذا المؤشر بمقياس (15) دقيقة كوقت معياري للوصول إلى المدرسة الابتدائية. سجل هذا المؤشر فروقاً واضحة بين الحضر والريف، إذ بلغت نسبة الحرمان في الحضر (24.4%) فيما بلغت في الريف (51.6%) وكلاهما تفوقان المعدل الوطني البالغ (19.1%) للحضر و (42.1%) للريف، كما إن نسبة الحرمان للحضر والريف في المحافظة بلغت (31.3%) (جدول رقم 3). وعموماً يلاحظ من النسب أن وضع الحضر في المحافظة أفضل بكثير من الريف، وتفسر هذه الفوارق بعوامل عديدة من أهمها: إن تركيز عدد الوحدات السكنية في الكيلومتر المربع الواحد في الريف أقل بكثير عنه في الحضر مما يجعل الوصول إلى المدرسة في الريف أصعب بكثير عما هو عليه في الحضر، ويضاف إلى ذلك قلة عدد المدارس في الريف يضطر الطلبة إلى قطع مسافات بعيدة للوصول إلى المدرسة.

4. مؤشر الوقت المستغرق للوصول إلى المدرسة الثانوية ويعتمد هذا المؤشر معيار (20) دقيقة كوقت قياسي للوصول إلى المدرسة الثانوية. أظهر هذا المؤشر نتائج متباينة على مستوى البيئة (حضر وريف)، إذ بلغت نسبة الحرمان في الحضر (28.6%) فيما بلغت نسبة الريف (67.5%)، وتعد الأخيرة النسبة الأعلى على مستوى مؤشرات دليل التعليم على مستوى الريف، ويعزى سبب ارتفاع هذه النسبة إلى قلة المدارس الثانوية في الريف مما يجعل الطلبة يقصدون مدارس بعيدة عن مواقع سكنهم. وعند مقارنة النسب مع المعدل الوطني نجد أن كلا النسبتين تفوقان المعدل الوطني المقابل لكل منهما، إذ بلغت نسبة الحرمان على المستوى الوطني للحضر (24.8%) وهي تقل عن نسبة المحافظة ب (3.8) نقطة مئوية، في حين يبلغ المعدل الوطني للريف (64%) وهو يقل عن نسبة المحافظة ب (3.5) نقطة مئوية، أي أن المشكلة في المحافظة أعمق مما هو عليه في المستوى الوطني (جدول رقم 3).

5. مؤشر مدى الرضا عن المدرسة

وهو من المؤشرات النوعية ويقاس بإجابة محددة هي (غير راض إلى حد ما/ غير راض مطلقاً). سجل هذا المؤشر نسبة حرمان مقدارها (29.4%) للحضر، و(45%) للريف، و(33.5%) للحضر والريف فيما كان المعدل الوطني للحضر (11.6%) وللريف (39.4%) وللحضر والريف (17.2%) (جدول رقم3)، ويدل الفارق في النسب بين الحضر والريف إلى أن نسبة عدم الرضا في الريف أكبر بكثير منها في المدينة مما يعكس انخفاض مستوى التنظيم والإدارة والتسهيلات التي يقدمها النظام التعليمي في الريف مقارنة بالمدينة. كما إن ابتعاد النسب في كربلاء عن المعدل الوطني يعد مؤشراً على انخفاض مستوى أداء النظام التعليمي في كربلاء مقارنة مع حالته على المستوى الوطني ككل. إن هذه النتائج تشير إلى ضرورة الواقعة الجادة لدراسة أسباب الخلل والنقص والإخفاق في نوع التسهيلات والخدمات التي تقدمها المدرسة في الريف والحضر في المحافظة.

ب) ميدان الصحة: شهد نصيب الفرد من الرعاية الصحية تدهوراً كبيراً منذ عقد التسعينات الذي انخفض فيه الإنفاق على قطاع الصحة إلى 90%، وهو ما تسبب في انحدار في جميع المؤشرات الصحية، فضلاً عن هجرة أعداد كبيرة من الكفاءات في هذا القطاع. إن هذا الواقع يبرز بشكل أشد في المنطقة الجنوبية كما تظهر ذلك مؤشرات دليل ميدان الصحة، إذ إن واقع المؤشرات الصحية لمحافظة هذه المنطقة يشابه إلى حد كبير حال البلدان الأقل نمواً (14). كما إن النظام الصحي في عموم العراق ما زالت سمته الغالبة أنه مبني على أساس الطب العلاجي والمستشفيات مع إهمال التركيز على التنمية الصحية المستدامة والرعاية الصحية الأولية، وأدى التركيز على الطب العلاجي إلى إهمال عوامل الخطورة للأمراض المزمنة التي تتعرض لها مجموعات واسعة من السكان. وفي نظرة لواقع النظام الصحي والمؤسسات الصحية في محافظة كربلاء المقدسة نجد أن عدد المستشفيات الحكومية فيها نحو (6) مستشفيات بالإضافة إلى مستشفى أهلي واحد، أما عدد المؤسسات الصحية الأخرى فقد بلغت (41) مؤسسة يساندها (14) عيادة طبية

شعبية، وتبلغ الطاقة الاستيعابية للمستشفيات الحكومية (839) سرير، وهي تشكل (2.9) من مجموع الأسرة في العراق ويضاف إليها (20) سريراً في المستشفيات الأهلية وبذلك يكون مجموع الأسرة (859) سريراً، كما بلغ عدد الأطباء العاملين في المستشفيات والمؤسسات الصحية (547) طبيباً بمعدل (1431) شخص للطبيب الواحد يشكل الأطباء الاختصاصيون نسبة (27.8%) حيث بلغ عددهم (130) طبيباً، كما بلغ عدد أطباء الأسنان (102) والصيادلة (118) أما بالنسبة لذوي المهن الصحية المساعدة فقد بلغ عددهم (2840) منتسباً (15). ويعد هذا الاستعراض لمؤشرات إمكانات وقدرات المؤسسات الصحية في المحافظة عرضاً لنتائج تحليل مؤشرات دليل ميدان الصحة ومؤشراته في المدينة. بلغت نسبة الحرمان لميدان الصحة في محافظة كربلاء (19.4%) للحضر والريف، وبفارق (1.3) نقطة مئوية عن المعدل الوطني البالغ (20.7%)، إذ جاء تسلسل المحافظة في المرتبة السابعة في الترتيب التصاعدي لنسب الحرمان في دليل الصحة يقابله وقوع المدينة في المرتبة الثالثة عشر في دليل مستوى المعيشة العام وفق الترتيب التصاعدي لنسب الحرمان، ودلالة ذلك أن مساهمة قطاع الصحة في هذه النسبة هي أقل من بعض القطاعات في الدليل، وفي تقدير عدد الأفراد المحرومين في المحافظة من الخدمات الصحية الأساسية وحسب حجم السكان للمدينة نجد أن عدد الأفراد المحرومين (163) ألف نسمة وهو ما يقابل (33.3%) من حجم السكان في المحافظة، وهذه النسبة هي ثاني أعلى نسبة في العراق بعد محافظة السليمانية التي تبلغ فيها نسبة الحرمان (34.3%)، كما إن هذه النسبة هي أكبر من المعدل الوطني مأخوذة كنسبة مئوية البالغ (24.9%) وبفارق (11.4) نقطة مئوية (جدول رقم 3). وهذه النتائج تؤكد أن انخفاض نسبة الحرمان في المحافظة عن مثيلتها على المستوى الوطني لا يدل على تحسين في مستوى الخدمات الصحية في المدينة وذلك ما تظهره نسبة الأفراد المحرومين من الخدمات الأساسية من حجم السكان وهي ثاني أكبر نسبة في العراق كما أسلفنا، ويؤيد هذا الاستنتاج عدة قرائن منها أن جميع مؤشرات دليل ميدان الصحة هي أكبر من المعدل الوطني المقابل لها باستثناء مؤشر الوقت المستغرق للوصول إلى مستشفى عام ويعود انخفاض نسبة الحرمان في هذا المؤشر إلى عامما الاكتضاض السكاني في مدينة كربلاء وهي من المشاكل السكانية المستحكمة إضافة إلى عامل صغر المدينة النسبي مقارنة مع محافظات العراق. وعند النظر إلى النتائج على مستوى البيئة نجد أن نسبة الحرمان في ميدان الصحة في الريف هي ضعف نسبة الحرمان في الحضر تقريباً، حيث بلغت النسبة للريف (35.6%) يقابلها (15.21%)، وعند العودة إلى مؤشرات الدليل يظهر أن سبب هذا الفارق الكبير هو ارتفاع حجم الفارق في ثلاث مؤشرات هي: مؤشر الوقت المستغرق للوصول إلى مستشفى عام الذي بلغ (10%) للحضر يقابلها (61.3%) للريف، ومؤشر الوقت المستغرق للوصول إلى مركز صحي حيث بلغ (33.8%) للحضر يقابلها (71.3%) للريف، والمؤشر الثالث مدى الرضا عن الخدمات الصحية الذي بلغ (36.8%) للحضر يقابلها (62%) للريف في حين كانت الفوارق قليلة نسبياً في المؤشرات الأخرى (جدول رقم 3). إذن معظم الفوارق بين الحضر والريف هي ظاهرية حيث من الطبيعي أن ترتفع نسبة الحرمان في مؤشرات المسافة في الريف مقارنة بالمدينة نتيجة طبيعة التوزيع المكاني للوحدات السكنية والصحية في حين يعود جزء من النسبة في الفارق إلى مؤشر حقيقي وهو مؤشر مدى الرضا عن الخدمات الصحية الذي أظهر انخفاض كفاءة أداء المؤسسات الصحية في الريف مقارنة بالحضر. وتعد نتائج مؤشرات الدليل في المحافظة ضمن المجموعة الأعلى على مستوى العراق، وذلك واضح من مقارنة هذه النتائج مع المعدل الوطني ومع أقل المحافظات حرماناً حيث تزيد نتائج جميع المؤشرات عن المعدل الوطني وبفوارق متباينة بالمقارنة مع أقل المحافظات حرماناً. وفي أدناه استعراض لمفاهيم هذه المؤشرات ونتائجها على مستوى المحافظة مع وقفة تحليلية أمام نتائج كل مؤشر حيث يقاس دليل هذا الميدان لسبعة مؤشرات تمثل خمسة مجالات لميدان الصحة هي: (16)

(1) الأمراض المزمنة والمشاكل الصحية ويمثله مؤشر عدد أفراد الأسرة الذين يعانون من مرض عضوي مزمن أو مشاكل صحية بسبب الإصابات أو الإعاقة أو السن، وتعد الأسرة محرومة إذا كان أكثر من فرد واحد فيها يعاني من مرض مزمن أو مشاكل صحية في هذا المؤشر نجد أن المحافظة سجلت نسبة حرمان (13.4%) (جدول 3) وهي نسبة عالية مقارنة بالمعدل الوطني وهي تمثل مؤشراً مهماً أمام برامج التنمية البشرية المستدامة.

(2) الحالة التغذوية للأطفال ويمثل هذا المجال بمؤشرين يخصان الأطفال دون سن الخامسة هما مؤشر الوزن نسبة إلى العمر ومؤشر الطول نسبة إلى العمر، وبالنسبة إلى المؤشر الأول يعد الطفل يعاني من انخفاض الوزن (سوء التغذية) نسبة إلى العمر إذا كان قياسه يقل عن انحرافين معياريين عن الوسيط وأنه يعاني من ارتفاع الوزن (فرط تغذية) إذا كان قياسه يزيد عن انحرافين معياريين عن الوسيط، أما بالنسبة لمؤشر الطول نسبة إلى العمر فيعد الطفل يعاني من (التقزم) إذا كان قياسه يقل عن انحرافين معياريين عن الوسيط، وأنه يعاني من الطول المفرط إذا كان قياسه يزيد عن انحرافين معياريين عن الوسيط ويعطى كل واحد من المؤشرين نصف الوزن. في هذا المؤشر كانت نسبة الحرمان (9.9%) (جدول رقم 3) وهي النسبة التي تزيد عن أقل المحافظات حرماناً بفارق (4.2) نقطة مئوية وهي محافظة كركوك وفي مؤشر (التقزم) يرتفع الفارق عن المؤشر السابق إلى (9.9) نقطة مئوية عن أقل المحافظات حرماناً وهي السليمانية وهو ما يعكس الآثار المتركمة للفقر التي تتمظهر في مشاكل نمو الأطفال وهو ما يعكس تجذر الظاهرة.

(3) الرعاية الصحية أثناء الحمل ويمثله مؤشر الاستشارة حول الرعاية الصحية أثناء آخر حمل حيث تعد المرأة الحامل محرومة من الرعاية الصحية إذا لم تستشر طبيباً أو ممرضة خلال مدة الحمل، ويعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة وفق الرؤية المكتملة للتنمية البشرية المستدامة، لذا تعد نسبة الحرمان في المحافظة البالغة (15.6%) (جدول رقم 3) والتي تزيد عن أقل المحافظات حرماناً وهي محافظة الأنبار بفارق (11.2) نقطة مئوية وهذه النتيجة ذات دلالة كبيرة على تراجع أهم المجالات التي تتضمنها استراتيجيات التمكين

(4) إمكانية الوصول إلى المؤسسات الصحية ويمثل بمؤشرين وهما الوقت المستغرق للوصول إلى مستشفى عام ويقاس بـ (40) دقيقة معياراً للحرمان، والمؤشر الثاني

الوقت المستغرق للوصول إلى المركز الصحي الأولي أو الطبيب، ويقاس بـ(20) دقيقة معياراً للحرمان، ويعطى كل منهما نصف الوزن.

(5) المستوى النوعي للخدمات الصحية ويقاس بمدى الرضا عن الخدمات الصحية المقدمة، وتشير نسبة الحرمان في هذا المؤشر البالغة (43.3%) (جدول رقم 3) إلى الحالة النوعية للخدمات التي يقدمها النظام الصحي في المحافظة وعجزه المتراكم عن تلبية الحاجة البشرية إلى الخدمة الصحية الضرورية وهو ما يدعو إلى النهوض بالمستوى النوعي عبر التوفر على متطلبات الخدمة الصحية.

ج) البنى التحتية تعد خدمات مياه الشرب والكهرباء والصرف الصحي من أهم متطلبات الحفاظ على حياة الفرد وديمومتها فضلاً عن إن نهوض قطاع البنى التحتية المتضمن لهذه الخدمات سيساهم في تنمية المجتمع في كافة جوانبه وتحسين البيئة وهو من أهم المقاييس لمستوى التطور الاجتماعي والصحي للمجتمعات. وفي العراق تضطلع الدولة بمسؤولية تلبية هذه الخدمات إلا أن ظروف البلد في العقود الماضية أفرزت واقعاً خدمياً متخلفاً حيث يعاني معظم العراقيين من عدم إمكانية الانتفاع من هذه الخدمات الأساسية الضرورية أو من محدودية هذه الخدمات ومن ثم يضطرون إلى اللجوء إلى بدائل عالية الكلفة تستنزف قدراً كبيراً من دخولهم المنخفضة. إن قطاع البنى التحتية القطاع الأكثر حيوية في التنمية الاقتصادية المستدامة، فخدمات القطاع تمثل ضرورة لجميع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والصحية كما تمثل خدماته أحد أهم الحقوق الإنسانية إلحاحاً فضلاً عن ارتباطه بالبيئة واستثمار مواردها وتجديدها وحل مشكلات التلوث فيها(17). في ضوء ذلك تم اختيار هذا القطاع كأحد ميادين دليل مستوى المعيشة واختيرت لتمثيله سبعة مؤشرات تمثل ثلاثة مجالات هي الماء والكهرباء والصرف الصحي والنفايات. أظهرت نتائج الدليل أنّ عدد الأفراد المحرومين في كربلاء المقدسة (586) ألف فرد، حيث شكلت نسبة الأسر المحرومة (75%) من إجمالي عدد الأسر في المحافظة، ويأتي ترتيب المحافظة في المرتبة السادسة من بين أعلى المحافظات حرماناً (الترتيب التنازلي) في حين كان المعدل الوطني لنسبة الأسر المحرومة (58%) أي أن نسبة المحافظة تجاوزت المعدل الوطني بـ (17) نقطة مئوية (جدول رقم 3). إن هذه النتائج تعبر عن درجة عالية من الحرمان في المدينة، وهذه النتائج عند النظر إليها مع الأخذ بنظر الاعتبار الحجم الصغير نسبياً للمحافظة قياساً بالعديد من المحافظات وعندما يضاف إلى ذلك أهمية هذه المدينة السياحية تتعاظم قيمة خطورة نسبة الحرمان التي سجلتها المدينة في ميدان البنى التحتية ميدان البنى التحتية اختيرت لتمثيله سبعة مؤشرات تمثل ثلاثة مجالات هي الماء والكهرباء والصرف الصحي والنفايات، وفي أدناه عرض وتحليل لنتائج هذه المؤشرات:

(1) الماء

ويمثل هذه المؤشر ثلاثة مؤشرات هي: توفر المصدر الرئيس لمياه الشرب، توفر مياه الشرب، مدى الرضا عن نوعية المياه، وكانت نتائج هذه المؤشرات الثلاثة كالآتي:

أ. المصدر الرئيس لمياه الشرب وتعد الأسرة فيه محرومة إذا لم تكن متصلة بالشبكة، وقد أظهرت النتائج أن نسبة الحرمان في المحافظة (22.7%) وهي أقل من المعدل الوطني البالغ (31.8%) وبفارق (9.1) نقطة مئوية، وعلى الرغم من انخفاض النسبة عن المعدل الوطني إلا أن أهمية المؤشر تدل على أن ربع سكان المحافظة مصدر مياه الشرب عندهم غير مؤمن من مصدر منظم مما يعكس درجة الإلحاح العالي لهذه المشكلة، وعند النظر إلى نسبة الحرمان على مستوى البيئة فإن الفوارق كبيرة بين الريف والحضر، حيث بلغت نسبة الحرمان للريف (61.5%) يقابلها (9.4%) للحضر، هذه النتائج تضع هذه المشكلة على المرتبة الأولى لأولويات التنمية المستدامة في الريف (انظر جدول 3).

ب. توفر مياه الشرب وفيه تعد الأسرة محرومة إذا كانت الشبكة تعاني من مشاكل يومية أو أسبوعية، في هذا المؤشر بلغت نسبة الحرمان في المحافظة (46.8%) (جدول رقم 3) أي إن نصف الأسر في المحافظة تقريباً تعاني من عدم توفر مياه الشرب بشكل مؤمن ومنظم، ويعود سبب ذلك إلى عوامل منها تقادم الأجهزة والمعدات والمكانن والآلات وتقدم الشبكة إضافة إلى الانقطاع المستمر في التيار الكهربائي.

ج. مدى الرضا عن نوعية المياه بلغت نسبة الحرمان في هذا المؤشر (51.7%) في حين بلغ المعدل الوطني (48.9%)، إن هذه النسبة تعني أن نصف محطات تصفية المياه هي لا تنتج مياه معالجة لذلك هي بحاجة إلى معالجة للمشاكل الفنية والتشغيلية التي تتسبب في ذلك، ومن الجدير بالذكر أن هذا المؤشر بالإضافة إلى المؤشرين السابقين تألف المؤشرات الثلاثة مؤشر خدمة المياه وهي بتعبير تقارير التنمية البشرية تمثل حق المياه المأمونة التي تشهد عملية توفرها في المحافظة تعثراً ملحوظاً، وبالأخص عند النظر إلى النتائج على مستوى البيئة حيث نجد أن نسبة الحرمان في الريف (73.2%) يقابلها (44.3%) (انظر جدول 3) للحضر وهذا التفاوت والارتفاع في النسب ينبئ عن تفاقم المشكلة وتجذرها.

(2) الكهرباء

ويمثله مؤشران هما: مصدر الكهرباء، واستقرار الكهرباء، وتعد الأسرة محرومة بالنسبة إلى المؤشر الأول إذا كانت غير موصلة بالشبكة، فيما تعد الأسرة محرومة بالنسبة إلى المؤشر الثاني إذا كان استلامها للطاقة يعاني من انقطاع يومي أو أسبوعي. بالنسبة إلى المؤشر الأول كانت نسبة الحرمان هي الأقل من بين كافة المؤشرات حيث بلغت

(2.5%) وهي سابع أقل نسبة في العراق (بالترتيب التصاعدي) وهي أقل من المعدل الوطني البالغ (3.5%) وعند النظر إلى النتائج على مستوى البيئة نجد أن النسبة في الريف تعادل ضعفي النسبة في الحضر حيث بلغت (4.1%) للريف و(1.9%) للحضر، وعلى الرغم من انخفاض هذه النسب إلا أن أهمية الكهرباء في حياة الأسرة تجعل هذه النسب جديرة بالاهتمام (انظر جدول رقم3). أما المؤشر الثاني والمتعلق باستقرار الطاقة الكهربائية فعلى الرغم من أن جميع المحافظات تعاني من انقطاع التيار الكهربائي إلا أن نسبة الحرمان تتفاوت بشكل ملحوظ حيث إن هناك (9) محافظات فقط من ضمنها محافظة كربلاء تجاوزت فيها نسبة الحرمان المعدل الوطني البالغ (84.5%) إذ بلغت نسبة الحرمان في المحافظة (91.2%) (جدول رقم3) وهو ما يصنف المحافظة ضمن المحافظات الأشد حرماناً من الكهرباء، وتعد هذه النسبة من أهم العوامل التي تعرقل التنمية الاقتصادية في المدينة.

(3) الصرف الصحي والنفايات

ويمثل هذا القطاع مؤشران هما: وسيلة الصرف الصحي، والمؤشر الثاني هو وسيلة التخلص من النفايات. بلغت نسبة الحرمان في مؤشر وسيلة الصرف الصحي (39.1%) (جدول رقم 3) وهي تاسع أعلى نسبة في العراق حيث تعتمد معظم مساكن المدينة أسلوب (خزان مياه الصرف الصحي) بدلاً من الاتصال بالشبكة العامة غير المتوفرة لأغلب أحياء المدينة، والمتوفر منها يعاني من مشاكل كبيرة تعيق الشبكة عن العمل، وفيما يتعلق بالمؤشر الثاني (وسيلة التخلص من النفايات) فقد كانت النتائج مثيرة للاستغراب حيث سجلت المحافظة أعلى نسبة في العراق على الإطلاق إذ بلغت نسبة الحرمان (98%) (جدول رقم 3) وهي نسبة عالية بذاتها، وهي النتائج المستغربة بالنسبة إلى مدينة ذات أهمية سياحية مثل كربلاء المقدسة، وما يفسر هذه النتائج تردى مستوى أداء الدوائر المعنية نتيجة قلة التخصيصات وتقدم الآليات والمكان المستخدمة في عملية رفع النفايات إضافة إلى قلة أعداد الملاك الوظيفي في الدوائر المعنية، ويضاف إلى كل ذلك انخفاض مستوى الوعي البيئي للأسرة.

د) ميدان السكن: إن توفر السكن اللائم لكل أسرة وفرد في المجتمع من أهم حقوق الإنسان ومن أكثر الحاجات إلحاحاً وإن تلبية هذه الحاجة هي مسؤولية تقع على عاتق المجتمع في كافة مظهراته المؤسسية من الدولة المؤسسة الأم إلى آخر تنظيم في المجتمع، والمسكن اللائق هو ما يجب تأمينه وعند الحد المتعارف عليه اجتماعياً من حيث مواصفات المسكن نفسه والبيئة المحيطة كما إن المسكن اللائق هو المكان الذي يتوفر فيه الأمان واحترام الخصوصية الشخصية للأسرة وأفرادها فضلاً عن أهمية المنزل كمكان للعمل والإنتاج(17). وفي العراق تعد مشاكل السكن من أكثر التحديات التي يواجهها المجتمع، فقد تدهورت نوعية الإسكان بسبب النمو السكاني والاكتضاض والصيانة المحدودة وانخفاض التسهيلات الائتمانية لقروض قطاع الإسكان الذي كانت تقوده الدولة والذي شهد تراجعاً كبيراً بسبب الحروب والعقوبات(18). في محافظة كربلاء تظهر المشكلة السكانية بشكل أوضح من بعض المحافظات بسبب كون المدينة بطبيعتها جاذبة للسكان لمكانتها الدينية وقربها من العاصمة ولوجود النشاط السياحي الذي يعد قطاعاً مستوعباً للعمالة غير الماهرة. في قراءة عامة لنتائج مؤشرات دليل ميدان السكن على مستوى المحافظة كما يظهر في (الجدول رقم 3) نجد أن نسبة الحرمان في المدينة بلغت (27.7%) وهي رابع أعلى نسبة في العراق كما إنها تفوق المعدل الوطني ب (7.6) نقطة مئوية وعند مقارنة النسبة بمثيلتها لأقل المحافظات حرماناً وكذلك لأكثرها حرماناً نجد أنها أقرب إلى المحافظة الأكثر حرماناً وهي محافظة القادسية التي بلغت فيها نسبة الحرمان (39.7%) في حين بلغت النسبة في المحافظة الأقل حرماناً وهي محافظة الأنبار (7%) تقريباً. إن هذه النتائج تشير إلى عمق مشكلة الإسكان في المحافظة، يضاف إليها مؤشر عدد الأفراد المحرومين من حاجة السكن البالغ عددهم في المدينة (236) ألف فرد، إذ تشكل نسبة الأسر المحرومة (27.7%) من إجمالي عدد الأسر في المدينة أي إن المدينة بحاجة إلى (34000) وحدة سكنية لمعالجة مشكلة السكن فيها بشكل تام. وعند النظر إلى النتائج على مستوى البيئة نجد أن نسبة الحرمان في الريف تبلغ (40.6%) يقابلها (23.3%) للحضر وهو تباين كبير يقف وراءه عوامل عدة من أهمها السياسة الإسكانية للدولة في المراحل المنصرمة التي تركز على دعم الإسكان في الحضر، فبرنامج الدولة التمكيني لبناء المساكن شمل المناطق الحضرية دون الريفية. وفي أدناه عرض وتحليل لنتائج مؤشرات الدليل على مستوى المحافظة وهي خمسة مؤشرات تمثل خمسة مجالات على النحو الآتي:

(1) المادة الإنشائية للمسكن وتعد الأسرة محرومة إذا لم تكن مادة بناء السقف أضلعاً حديدية أو خرسانة، في هذا المؤشر احتلت محافظة كربلاء ثالث أقل المحافظات حرماناً وهو ما يعكس النمط العمراني السائد في المدينة.

(2) الاكتضاض وتعد الأسرة محرومة إذا كان معدل الاشتغال أكثر من (2) فرد لكل الغرفة، وسجل هذا المؤشر نسبة الحرمان الأعلى من بين المؤشرات في دليل الميدان إذ بلغت النسبة (49.7%) وهذه النتيجة تدل على ارتفاع نسبة الاكتضاض السكني في المدينة مع كل ما تؤدي إليه هذه الظاهرة من آثار اجتماعية، ويضاف إلى ذلك أنه يلاحظ أن المحافظة هي ثالث أكثر محافظات البلد حرماناً، ونسبة الحرمان فيها قد تجاوزت المعدل الوطني بفارق (10) نقطة مئوية.

(3) الطاقة المستخدمة ضمن السكن

وتعد الأسرة محرومة إذا كان مصدر الطاقة هو النفط الأبيض أو أي نوع آخر متدنٍ من مصادر الطاقة، سجل هذا المؤشر نسبة حرمان بلغت (40.3%) وهي خامس أعلى نسبة في البلد، كما إن نتائج هذا المؤشر على مستوى البيئة أظهرت تبايناً واضحاً حيث بلغت نسبة الحرمان في الريف (59.3%) يقابلها (33.1%) للحضر.

(4) مواصفات أخرى للمسكن وتعد الأسرة محرومة إذا كانت غير راضية عن المواصفات الأساسية للمسكن مثل (المساحة، الخصوصية، التكلفة، الضوضاء، البيئة داخل المسكن)، وسجل هذا المؤشر تجاوزاً للمعدل الوطني بواقع (3) نقطة مئوية تقريباً، حيث بلغت نسبة الحرمان في هذا المؤشر (39.4%) وهي ثامن أعلى نسبة في العراق، وعند إضافة نتائج هذا المؤشر إلى مؤشر حصة الفرد من غرف المسكن يظهر لدينا مقدار النسبة المئوية المطلوبة لنمو الوحدات السكنية في المحافظة لتحسين أوضاع الراحة والخصوصية في المسكن.

(5) المكاره البيئية ضمن المسكن

وتعد الأسرة محرومة إن وجد واحد أو أكثر من المكاره البيئية حول المسكن، وفي هذا المؤشر بلغت نسبة الحرمان (22%) وهي النسبة التي تقل عن المعدل الوطني بفارق (0.9) نقطة مئوية، ومن أهم العوامل التي تتسبب في وجود هذه النسبة هو عدم وجود شبكة صرف صحي، وكذلك تحلف أساليب الصرف الصحي وأساليب عزل الدواجن والماشية عن محيط المسكن في الريف.

هـ) ميدان محيط المسكن: تمثل البيئة المحيطة بالمسكن واحدة من أهم المشكلات المعاصرة تتفاعل فيها العديد من المتغيرات، هذه المشكلة الأطراف التي تساهم في وجودها هي ذاتها التي تتأثر بها، وهو ما يميزها عن باقي الإشكاليات. وفي العراق تدخلت أسباب عديدة في مقدمتها الحروب من إفراز حالة اللامعيارية البيئية، وهي فقدان النظام الاجتماعي لقدرة التكيف الإيجابي مع البيئة (بما في ذلك حسن استثمار الموارد وإيجاد التسهيلات) (9)، ومثال اللامعيارية البيئية هو قطع الأشجار واستخدامها كوقود، وتراجع الوعي بأهمية البيئة وعلاقة الإنسان بها من التسخير إلى التدمير. إن محيط المناطق السكنية في محافظة كربلاء وباقي المدن العراقية تكثُر فيه الظواهر التي تشكل مكاره بيئية تناولها دليل ميدان محيط السكن عبر مؤشرات ستة لكي ترسم ملامح الحرمان في ميدان البيئة المحيطة بالمسكن، وتشير حالات الحرمان منها إلى انتهاك لمعايير الخدمات المجتمعية مثل توفر الساحات والحدائق ومكاتب البريد ومراكز الشرطة والمراكز الصحية والطرق السالكة في محيط المسكن. أظهرت النتائج العامة لدليل الميدان على مستوى المحافظة كما يظهر في (الجدول 3) نسبة حرمان بلغت (60.8%) وهي تفوق المعدل الوطني بفارق (20) نقطة مئوية مما يفصح عن عمق المشاكل البيئية وإن هناك حالة استنزاف لموارد البيئة وهدر كبير شهدته المراحل السابقة، وفي تقدير لعدد المحرومين في المحافظة (480) ألف فرد مما يعكس الحجم الكبير من الموارد اللازمة للنهوض بهذا الميدان. وفي قراءة للنتائج على مستوى البيئة أظهرت أن نسبة الحرمان في الريف (56.9%) يقابلها (62.2%) للحضر، والنتائج تعكس حالة العجز في الخدمات وفقدان الأمن والأضرار البيئية التي شهدتها الحضر. وفي أدناه عرض وتحليل لنتائج دليل ميدان محيط المسكن (انظر الجدول 3):

(1) الطرق والمواصلات ويتضمن هذا المجال ثلاثة مؤشرات هي مدى الرضا عن المواصلات وحركة السير، والمؤشر الثاني نوعية الطريق المؤدي إلى المسكن، والمؤشر الثالث يتعلق بإمكانية وصول سيارة الإسعاف والإطفاء. المؤشر الأول سجل نسبة حرمان (38.3%) وهي تفوق المعدل الوطني البالغ (30.0%) مما يعكس حجم الإشكاليات التي يعاني منها قطاع النقل في المدينة، أما المؤشر الثاني المتعلق بنوعية الطريق المؤدي إلى المسكن فقد بلغت نسبة الحرمان في الريف (84%) يقابلها (60%) للحضر إذ تجاوزت نسبة الحرمان للحضر النسبة المقابلة على المستوى الوطني بفارق (29.6) نقطة مئوية. أما المؤشر الثالث والمتضمن إمكانية وصول سيارة الإسعاف والإطفاء فقد أظهرت النتائج تبايناً كبيراً على مستوى البيئة إذ بلغت نسبة الحرمان في الريف (47.2%) يقابلها (18.6%) للحضر مما يعكس تراجعاً كبيراً في خدمات الإسعاف والإنقاذ للمناطق الريفية.

(2) توفر الدكاكين/ السوق ويمثله مدى الرضا عن توفر الدكاكين/ السوق وفي هذا المؤشر بلغت نسبة الحرمان (41.1%) وهي نسبة مرتفعة نسبياً في مدينة تصنف على أنها مدينة سياحية.

(3) النظافة وعدم التلوث خارج المسكن ويمثله مدى الرضا عن النظافة وعدم التلوث، بلغت نسبة الحرمان في هذا المؤشر (72%) وهذه النسبة تعكس حجم التدهور البيئي في المدينة وتراجع خدمات البلدية والنظافة العامة.

(4) المكاره البيئية في محيط المسكن ويمثله مؤشر مركب من عدد من المكاره البيئية التي تعد الأسرة محرومة كلما كثر عدد المكاره في محيط السكن، وفي هذا المؤشر بلغت نسبة الحرمان (61.1%) وترجع النسبة إلى تراكم مياه المجاري ومخلفاتها نتيجة لأسباب عديدة في مقدمتها عدم توفر شبكات المجاري الثقيلة ومياه الأمطار في معظم الأحياء بالإضافة إلى عدم قدرة محطات الصرف الصحي وكثرة انسداداتها.

(5) المواقع غير المرغوبة قرب المسكن ويمثله مؤشر مركب يعتمد على عدد المواقع غير المرغوبة قرب المسكن، وتعد الأسرة محرومة إذا وجدت واحدة أو أكثر من هذه المواقع قرب المسكن في هذا المؤشر بلغت نسبة الحرمان (54.3%) في حين بلغ المعدل الوطني (33.8%) وهذا التباين يعكس حالة تردّي الخدمات العامة في المدينة وانتشار مظاهر النفايات والبقع الآسنة والمياه الجوفية وتداخل المناطق الصناعية مع المناطق السكنية.

(6) الأمان الشخصي ويمثله مؤشران هما مدى الرضا عن أمان بالنسبة إلى الأطفال خارج المسكن، والمؤشر الثاني هو إطلاق النار في محيط المسكن، بالنسبة إلى المؤشر الأول بلغت نسبة الحرمان (51.3%) وهي أعلى نسبة بعد مدينة بغداد، أما المؤشر الثاني فقد سجل نسبة حرمان (84%) للحضر يقابلها (56%) للريف وهو ما يعكس الارتفاع نسبة عدم رضا الأفراد عن حالة الأمان الشخصي.

(و) ميدان وضع الأسرة الاقتصادي عندما يعاد صياغة النظام الاقتصادي في بلد مثل العراق تراجعت فيه التنمية البشرية في مؤشرات كافة إلى مستويات خطيرة لا بد من التوفر على توصيف دقيق لآليات النظام الاقتصادي التي سيعتمدها في سياسته الاقتصادية الرامية إلى إزالة الحرمان في جميع مظاهره ذلك لأن تنمية الرفاه الإنساني وإعادة توزيعه مهمة يتولاها النظام الاقتصادي بأكمله وخصوصاً عندما ننظر إلى أهداف ووسائل إزالة الحرمان بوصفها متغيرات في منظومة العلاقات التي هي النظام الاقتصادي (*). ويعد انخفاض الدخل والبطالة وبعض المؤشرات الأخرى لميدان وضع الأسرة الاقتصادي من أهم مظاهر الحرمان المعبرة بشكل مباشر عن مستوى الرفاه العام، وفي هذا الإطار عدة تقارير لتنمية الدخل البعد الأساسي في قياس التنمية البشرية، ووفقاً لذلك اعتمد ميدان وضع الأسرة الاقتصادي متوسط الدخل وثمانية مؤشرات أخرى لقياس مستوى الحرمان في الميدان، وهذه المؤشرات هي:

(1) العمل ويمثل هذا المجال ثلاثة مؤشرات:

أ. مدى الرضا عن توفر فرص العمل، وتعد الأسرة محرومة إذا كانت غير راضية إلى حد ما أو غير راضية مطلقاً.

ب. وضع حالة العمل لأفراد الأسرة، ويعد الفرد محروماً بموجب هذا المؤشر إذا تعذر عليه العمل لأنه فاقد الأصل في الحصول على العمل، أو أنه عاطل أو هناك عوائق.

ج. معدل الإعالة، وهو خارج قسمة حجم الأسرة على عدد العاملين فيها، وتعد الأسرة محرومة إذا بلغ معدل الإعالة خمسة أو أكثر.

(2) الملكية ويمثل هذا المجال مؤشرات هي:

أ. عدد السلع المعمرة لدى الأسرة، وهي ستة عشر سلعة مختارة، وتعد الأسرة محرومة إذا قل عدد السلع المذكورة عن ثمانية.

ب. ملكية الأصول: وهو مؤشر مركب من ثلاث حالات لتحديد هذه الملكية هي ملكية المسكن والسيارة والأصول المدرة للملكية.

(3) تأمين المتطلبات الحياتية وهو مؤشر مركب من ست متطلبات، وتعد الأسرة محرومة إذا لم تستطع تأمين ثلاثة منها أو أكثر، وهي أتعاب المنزل وأكناف الشتاء وأتعاب المنزل وقضاء أسبوع إجازة خارج المنزل، وتغيير الأثاث القديم وشراء ثياب جديدة أو مستخدمة، أكل لحم بكل أنواعه ثلاث مرات أسبوعياً.

(4) تقييم الأسرة لوضعها الاقتصادي الإجمالي وهو تقييم الأسرة لوضعها الاقتصادي، وتعد الأسرة محرومة إذا كانت تعد نفسها من الفقراء بعد استعراض مفاهيم المؤشرات نستعرض نتائج مؤشرات دليل الميدان مع تحليلها فيما يتعلق بمحافظة كربلاء. في نظرة أولى لنتائج مؤشرات هذا الميدان على مستوى المناطق الجغرافية نجد أن المنطقة الجنوبية التي تتضمن محافظة كربلاء بلغت فيها نسبة الحرمان (59.9%) وهذه النسبة هي أعلى النسب على مستوى المناطق كما أنها تفوق المعدل الوطني ب (4.8) نقطة مئوية في حين كانت المناطق الثلاثة جميعاً أقل من المعدل الوطني، والملاحظ بالنسبة لهذا الميدان على الرغم من وجود هذا التباين في النتائج بين المناطق إلا أن نسبة التباين هي الأقل من بين الميادين التسعة. وهذا يؤكد على ضرورة تعميم برامج الحرمان في كل منطقة من المناطق الجغرافية في ضوء حزميتين من المعطيات هما معطيات الحالة (حالة الحرمان) ويقصد بها نسب توزيعه بين الميادين مع النظر إلى سلم الأولويات بحسب الأهمية والأثر في تغير حالة الحرمان وفقاً لدرجة إلحاح الحاجة التي يشبعها الميدان. أما الحزمة الثانية من المعطيات فهي المعلومات الأساسية لبرنامج الحرمان والتي تشمل تشكيلة الموارد الطبيعية بصفة عامة وموارد الأرض والمياه على نحو خاص تحديد حجم السكان في سن النشاط الاقتصادي لاختيار الفعاليات الاقتصادية التي يمكن استيعابهم فيها، وكذلك تحديد الإمكانيات الزراعية وحجم النشاط الصناعي وطبيعة توزيع التجمعات البشرية. إن رسم خريطة فرص التنمية في المناطق يعتمد بشكل أساسي على اكتمال حلقات هذه المعطيات أعلاه. وبعد هذه المقدمة عن وضع المنطقة الجنوبية نستعرض نتائج المؤشرات للمحافظة مع التوفر على تحليل ومقارنة لهذه المؤشرات. جاء ترتيب محافظة كربلاء في المرتبة (12) في الترتيب التصاعدي لنسب الحرمان على مستوى المحافظات وفي المرتبة السابعة في الترتيب التنازلي، إذ بلغت نسبة الحرمان (58.1%) وهي النسبة التي تفوق المعدل الوطني ب (3) نقطة مئوية كما أنها أكبر من نسبة الحرمان في أقل المحافظات حرماناً وهي كركوك بفارق قدره (16.7) نقطة مئوية وهو الفارق الأقل على مستوى الميادين بالمقارنة مع المحافظة الأقل حرماناً بعد قطاع الصحة الذي كان الفارق فيه (12) نقطة مئوية. إن هذه النتائج تشير إلى أن تخلف خطط التنمية المكانية هي وراء هذا التوزيع اللامتوازن لثمار التنمية، ففي كربلاء شكلت نسبة الحرمان هذه نتيجة طبيعية لمحدودية الإمكانيات الزراعية والصناعية في المدينة وكذلك يأتي جمود النشاط السياحي أحد أهم الأسباب المؤدية إلى ارتفاع نسب الحرمان في ميدان وضع الأسرة الاقتصادي. وعند التعبير عن مؤشرات الحرمان بدلالة العدد الفعلي للسكان في المحافظة ونسبة الأفراد المحرومين من هذا العدد نجد أن عدد الأفراد

المحرومين في محافظة كربلاء هو (472) ألف فرد حيث بلغت نسبتهم 60% من سكان المدينة، وجاء ترتيب المدينة في المرتبة السادسة من بين أكثر المحافظات حرماناً (الترتيب التنازلي) كما بلغت حصة المحافظة من إجمالي المحرومين في العراق بـ (3.1%). إن زيادة مستوى الحرمان في هذا الميدان ترتبط بتدني الدخل، حيث تسود ظاهرة مستويات الدخل المتدنية في معظم القطاعات، وكذلك ترتبط هذه النسبة بمعدلات البطالة العالية حيث بلغت نسبة البطالة في مدينة كربلاء (41.94%) لعام 2005، إن هذا الحال يحتم النظر في تبني السلطات المحلية في المدينة لإستراتيجية توليد فرص العمل الجديدة في ضوء إدراك معمم لإعادة الهيكلة لظاهرة البطالة في المدينة، وهو من أهم المداخل لمعالجة ظاهرة الفقر وإزالة الحرمان. وبعد هذا العرض والتحليل للنتائج العامة للدليل نعرض للنتائج التفصيلية للدليل عرضاً وتحليلاً، وكالاتي:

(أ) متوسط دخل الفرد

بلغ مستوى الحرمان لمتوسط دخل الفرد للحضر والريف (39.8%) وهو يزيد عن المعدل الوطني بفارق قليل مقداره (0.2%) في حين بلغت نسبة الحرمان للمؤشر على مستوى الحضرة (39.4%) يقابلها (41.6%) للريف، حيث فاقت نسبة الحرمان في الحضرة المعدل الوطني للحضر بـ (2.3) نقطة مئوية، في حين كانت نسبة الحرمان في الريف أقل من المعدل الوطني للريف بـ (8.8) نقطة مئوية، إن النتائج أعلاه تشير إلى (39.8%) من الأسر في المدينة صنفت عند المسح ضمن أدنى (45%) من الأسر عند ترتيبها وفقاً لمتوسط دخل الفرد، وهي نسبة عالية تعبر عن عمق مشاكل تدني الدخل والبطالة في المدينة، الواقع الذي أفرزته توجيهات عملية التنمية في العقود السابقة والظروف المختلفة التي مرت بها المحافظة إبان العقود الثلاثة المنصرمة والتي خلقت واقعاً اقتصادياً متخلفاً.

(ب) إمكانية الحصول على (100) ألف دينار خلال أسبوع في هذا المؤشر يلاحظ التباين بين الريف والحضر، حيث بلغت نسبة الحرمان في الحضرة (37.4%) يقابلها (24.7%) في الريف، ولعله يعود هذا الفارق إلى مرونة تحويل بعض الثروات إلى دخل في الريف إذ بإمكان المواطن الريفي أن يبيع بعض الماشية أو الحيوانات الداجنة أو مخزونه من الحبوب والأسمدة لتغطية النفقات الطارئة، كما يشير تقارب نسبة الحرمان في هذا المؤشر مع المؤشر السابق بالنسبة إلى الحضرة إلى أن معظم الأسر يعتمد بشكل أساسي على دخلها الجاري في تأمين مصروفات الطوارئ مما يعني أن نسبة الحرمان سترتفع إلى معدلات كبيرة في الأشهر التي توجد فيها حالات طوارئ، وهو الاستنتاج الذي يشكل مؤشراً إضافياً يندرج بان هذه النسبة من الأسر مهددة بالارتفاع المضاهي لدرجة حرمانها في هذا الميدان.

(ج) مدى الرضا عن توفر العمل وفرص العمل يلاحظ الارتفاع الكبير في المؤشر بالمقارنة مع بقية المؤشرات، إذ تبلغ نسبة الحرمان (27.7%) في الريف والحضر يقابلها (68.3%) للحضر و(78%) للريف، نتائج هذا المؤشر تشير إلى أن معظم السكان في المدينة يعدون أن موقع مساكنهم هو السبب في عدم توفر فرص العمل الملائمة، وهي إحدى الحقائق التي تعكس الخلل في التصميم الأساسي للمدينة من الناحية الاقتصادية، كما تقلل العلاقة المكانية بين الطلب على العمل وعرض العمل في المدينة، ووفقاً لذلك جاءت نسبة الحرمان مرتفعة في الريف.

(د) وضع حالة العمل لأفراد الأسرة

تعد نسب الحرمان في هذا المؤشر منخفضة بالمقارنة مع بقية المؤشرات، ولا يلاحظ وجود تباين كبير في نسبتها بين الريف والمدينة، إذ تبلغ نسبة الحرمان في الحضرة (7.8%) في حين بلغت في الريف (5.6%) أما بالنسبة إلى الحضرة والريف فقد بلغت (7.2%)، إن انخفاض نسبة الحرمان لهذا المؤشر يشير إلى انخفاض عدد الأفراد الذين يعيشون حالة إحياط من الحصول على عمل نتيجة مختلف العوائق التي تحول دون ذلك، إلا أن صغر القيمة المطلقة لهذه النتائج لا يدل على مؤشر إيجابي ذلك لأن وجود نسبة (7.2%) من الأسر يعيش أفرادها بحالة إحياط أو يأس يعد مؤشراً في غاية الأهمية والخطورة.

(هـ) معدل الإعالة

وهو من المؤشرات المهمة ذلك لأنه يعكس أحد أهم الظواهر الاجتماعية أثراً على الحالة المعاشية للأسرة، وفي كربلاء سجلت نسبة الحرمان في هذا المؤشر تقارباً مع المعدل الوطني حيث بلغت نسبة الحرمان للحضر والريف (55.7%) في حين بلغ المعدل الوطني (56.9%)، وتعد كربلاء من المحافظات القليلة في العراق التي سجلت نسبة الحرمان في هذا المؤشر فيها ارتفاعاً في الحضرة عما هو الحال في الريف، في حين تشهد معظم المحافظات تقارباً في هذه النسبة بين الريف والحضر، ويعود ذلك إلى توفر فرص العمل غير الماهر في الريف أكثر من المدينة كذلك تعد سيادة نمط العمل العائلي في الميدان الزراعي أحد أهم الأسباب وراء هذا التفاوت. إن ارتفاع معدلات الإعالة من شأنه أن يقلل من الأثر الإيجابي لارتفاع الدخل نتيجة التحولات أو تحسن الوضع الاقتصادي.

(و) عدد السلع المعمرة تزيد نسبة الحرمان في هذا المؤشر في الريف عن الحضرة بفارق (10) نقطة مئوية، حيث بلغت نسبة الحرمان (60.3% و 70.3%) للحضر والريف على التوالي ويعود هذا الفارق إلى التباين في مستويات الدخل ونمط الإنفاق بين الحضرة والريف.

(ز) ملكية الأصول

سجل هذا المؤشر انخفاضاً في الريف عن الحضر، حيث بلغت نسبة الحرمان في الريف (8 %) في حين بلغت في الحضر (25.3 %) ويعود ذلك إلى أن قيمة الأرض السكنية في الريف أقل من الحضر كما أن نمط البناء ونوعية البناء وعوامل الأرض أسباب أخرى وراء هذا التباين، وعند المقارنة بين نتائج المؤشر والمعدل الوطني للريف والحضر نجد أن هناك تقارباً بين نسبة الحرمان في المحافظة مع المعدل الوطني حيث بلغت نسبة الحرمان في الحضر والريف (20.9 %) في حين بلغ المعدل الوطني (18.7 %)، إن ارتفاع نسبة الحرمان في المحافظة يعود إلى ارتفاع أسعار العقارات في المدينة في البيئة الحضرية وذلك لكونها من المحافظات الجاذبة للسكان نتيجة ميزتها الدينية والسياحية.

(ح) عدد المتطلبات الحياتية الممكن تأمينها

بلغت نسبة الحرمان في هذا المؤشر أعلى مستوى لها في الحضر إذ بلغت (65.1 %) يقابلها (48.9 %) للريف، في حين بلغت نسبة الحرمان للحضر والريف (58.6 %) وهي تفوق المعدل الوطني ب (7.4) نقطة مئوية، إن ارتفاع نسبة الحرمان في هذا المؤشر أحد مظاهر تراكم عجز الدخل من تلبية المتطلبات الأساسية لحياة الأسرة، وكذلك تراكم حالة العجز في بعض الخدمات العامة مثل الكهرباء وتوزيع المشتقات النفطية.

تقييم الوضع الاقتصادي بشكل عام

تعكس نسبة الحرمان في هذا المؤشر البالغة (31.7 %) للحضر والريف أن (31.7 %) من الأسر تعتقد أنها فقيرة الحال، وهذه النتيجة لها دلالاتها في رصد ظاهرة الفقر حيث تعكس الامتداد الزمني لحالة الحرمان وتقييم الأسرة لمدى إمكانية خروجها من دائرة الحرمان في مدى زمني منظور والأسر التي تصنف نفسها بأنها فقيرة الحال هي تلك الأسر التي تعايشت مع الحرمان مدة طويلة ولا نجد في معطيات واقعها الموضوعي أفقاً للخروج من دائرة الحرمان، وهذه النسبة يمكن اعتبارها التقدير الاجتماعي لخط الفقر المدقع كما يعتقد الباحث.

خلاصة واستنتاج

1. بلغت نسبة الأسر المحرومة في الميدان المتعلق بوضع الأسرة الاقتصادي لمدينة كربلاء (58.1 %) وهي النسبة التي تفوق دليل المعيشة العام البالغ (45.6 %) وكذلك يعني أن معاناة الأفراد في إطار مستواهم الماشي الاقتصادي أشد وطأة عليهم من إجمالي معاناتهم من الأوضاع المعيشية الكلية، وهو ما يتفق مع الاتجاه لنتائج الدليل على مستوى العراق مع اختلاف في بقية النسب.
2. ميدان وضع الأسرة الاقتصادي يشكل ثالث أعلى نسبة حرمان بين الميادين الأخرى بعد البنى التحتية ومحيط السكن، وعند أخذ طريقة حساب الدليل للميدان والمؤشرات التي تضمنها والأهمية النسبية لهذه المؤشرات في إظهار حالة الحرمان كمدخل لدراسة الفقر يكون من شأن ذلك أن يبرر إعطاء ترجيح لهذا الميدان في سلم الأهمية وبالتالي تكون نسبة الحرمان العالية التي سجلها هذا الميدان ذات دلالة كبيرة على وصف ظاهرة الفقر وتقديرها في مدينة كربلاء، فوجود نسبة (58.1 %) من الأسر تحت عتبة الحرمان يضع برامج التنمية الاقتصادية في المدينة أمام خدمات كبيرة جداً على مستوى الأهداف والاستراتيجيات والإمكانات اللازمة للنهوض ببرامجها.
3. عند مقارنة نسبة الحرمان بين الريف والحضر يظهر أن تركز الحرمان في المناطق الحضرية أكثر، إذ بلغت نسبة الحرمان في الحضر (61.5 %) يقابلها (47.9 %) في الريف وهذا الفارق يؤكد وضعاً اقتصادياً أفضل في الريف عن الحضر بل هو ناتج عن تأشير مجموعة من المؤشرات التي ترتبط ببيئة الريف مثل وضع حالة العمل لأفراد الأسرة وملكية الأصول وعدد المتطلبات الحياتية.
4. سجلت محافظة كربلاء سابع أعلى نسبة حرمان في هذا الميدان، كما سجلت المحافظة المرتبة الرابعة في ترتيب المحافظات التي سجلت مؤشرات دليل الميدان فيها تجاوزاً للمعدل الوطني لكل مؤشر، وهذه النتائج تسبب تفاقم حالة الحرمان في هذا الميدان في محافظة كربلاء واستحقاقها مع المحافظات الأكثر حرماناً إلى عناية استثنائية في برامج التنمية على مستوى البلد.

المحور الثالث: الاستنتاجات التوصيات

أولاً: الاستنتاجات تضمن البحث العديد من النتائج والاستنتاجات والتي يمكن تلخيصها بالتالي:

(1) تقع المحافظة ضمن اشد مناطق العراق حرماناً وفقراً، وهي تقع في المرتبة السادسة من بين اشد المحافظات حرماناً، حيث بلغت نسبة الحرمان في دليل المعيشة العام 45,6%.

(2) من أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث من خلال تحليل نتائج الميادين الآتي:

(أ) بلغت نسبة الحرمان في ميدان التعليم 44,4 % وهي خامس أعلى نسبة حرمان من بين المحافظات، وهو ما يعكس انخفاض مستوى أداء النظام التعليمي في المحافظة وذلك نتيجة الخلل المتراكم في عناصره الأساسية، وهذا ما تؤكدته المقارنات مع المستوى الوطني.

(ب) أظهرت مؤشرات ميدان الصحة تدهوراً كبيراً في نصيب الفرد من الرعاية الصحية، إذ بلغت نسبة الأفراد المحرومين من إجمالي السكان (33.3%) وهي ثاني أكبر نسبة في البلد، وهو ما يعكس العجز المتراكم للنظام الصحي عن تلبية الحاجة للخدمات الصحية الضرورية.

(ج) في ميدان البنى التحتية تظهر ثلاث حقائق أساسية هي:

1 . أنه أكثر الميادين حيوية بالنسبة للتنمية الاقتصادية المستدامة.

2 . عند محدودية خدمات هذا الميدان يضطر السكان إلى اللجوء إلى بدائل عالية الكلفة تستنزف قدراً كبيراً من دخولهم المنخفضة.

3 . كانت نسبة الحرمان في هذا الميدان 75% للأسر.

هذه الحقائق الثلاثة تكشف عن عمق الحرمان الذي تعانيه المدينة.

(د) تشهد المدينة مشكلة سكانية مستحكمة، وهو ما تبين من نتائج مؤشرات الميدان والتي سجلت في معظمها أعلى النسب على المستوى الوطني، ومن خلال تحليل طبيعة المشكلة السكانية في المحافظة يلاحظ تدهور نوعية الإسكان بسبب النمو السكاني والاحتفاظ بالصيانة المحدودة وانخفاض التسهيلات الائتمانية لقروض الإسكان، إضافة إلى طبيعة المدينة الجاذبة للسكان لمكانتها الدينية وقربها من العاصمة وحيوية النشاط السياحي فيها والذي يعد قطاعاً مستوعباً للعمالة غير الماهرة.

(هـ) من خلال تحليل مؤشرات ميدان محيط المسكن أتضح عمق المشاكل البيئية وحالة الاستنزاف والهدر في الموارد البيئية الذي شهدته المرحلة السابقة.

(و) أظهر تحليل ميدان وضع الأسرة الاقتصادي إن تفاقم في مشاكل تدني الدخل والبطالة حيث صنف 40% من الأسر تقريباً في فئة الأسر ذات الدخل المنخفض، كما ترتفع في المدينة الأسر غير القادرة على مواجهة نفقات الطوارئ حيث بلغت النسبة 34%، ويلاحظ كذلك الأثر السلبي الكبير لواقع العلاقة المكانية بين الطلب على العمل وعرض العمل في المدينة على مستوى المعيشة وهو ما أظهره معدل الحرمان في المؤشر البالغ 28% تقريباً، ويشكل معدل الإعالة المرتفع في المدينة عاملاً إضافياً في احتواء أي تغير إيجابي في الدخل، كما لوحظ ارتفاع نسبة الحرمان في مؤشر ملكية الأصول وهو انعكاس للتباين الكبير بين مستويات المعيشة وأسعار الأصول في المدينة، كما أثبتت نتائج الميدان إن مؤشرات مثل نمط الإنفاق بين الحضر الريف وعجز الدخل المتراكم عن تلبية المتطلبات الأساسية لحياة الأسرة، ووضع حالة العمل لإفراد الأسرة، كل هذه المؤشرات شكلت أبعاداً إضافية عكست ملامح ظاهرة الفقر في المدينة.

ثانياً: التوصيات

(1) اعتماد معطيات خارطة الحرمان كمعيار أساس في توزيع تخصيصات الموازنة.

(2) تصميم برنامج تمكيني تتبناه الحكومة المحلية ومؤسسات المجتمع المدني في المجالات الآتية (بناء المساكن، الوعي البيئي، الخدمات المجتمعية).

(3) توزيع تخصيصات الأعمار على مستوى المحافظة وفق معيارين هما: نسبة الحرمان في القطاع، الأهمية النسبية للقطاع ووفق الصيغة الآتية:

نسبة الحرمان × الأهمية النسبية للقطاع = القيمة الترجيحية للقطاع. نسبة التخصيص = القيمة الترجيحية للقطاع ÷ مجموع القيم الترجيحية للقطاعات. ويمكن استخدام عدة معايير لتحديد الأهمية النسبية للقطاع من أهمها (نسبة مساهمة القطاع في دليل المعيشة العام، والمعيار الأخر نسبة عدد الأفراد المحرومين إلى مجموع إعداد الأفراد المحرومين في جميع القطاعات)

(4) اعتماد نسب الحرمان كمعيار في تحديد الأولويات في بناء الخطط التنموية النوعية والمكانية ورسم آلياتها ووفق نتائج البحث يمكن ترتيب القطاعات تبعاً لدرجة الأهمية النسبية بالنسبة للمحافظة باستخدام معيار نسبة عدد الأفراد المحرومين في القطاع إلى أعدادهم في جميع القطاعات فكانت النتائج كالتالي :

القطاع	الأهمية النسبية
البنى التحتية	34 %
وضع الأسرة الاقتصادي	22 %
محيط السكن	21 %
التعليم	13 %
المسكن	6 %
الصحة	4 %

الجدول (1)

توزيع الأسر حسب مستوى الحرمان (التصنيف الثلاثي) _ العراق

الميدان	عال	متوسط	منخفض
ميدان التعليم	31,8	32,7	35,5
ميدان الصحة	20,7	24,2	55,1
ميدان البنى التحتية	58,3	25,5	16,3
ميدان المسكن	20,1	27,1	52,7
ميدان محيط المسكن	40,4	30,2	29,4
ميدان وضع الأسرة الاقتصادي	55,1	27,4	17,5
دليل مستوى المعيشة	31,2	44,8	24,1

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق 2006، الجزء الأول، ص5.

جدول رقم (2)

نسب الحرمان لمؤشرات الميادين حسب البيئة (حضر، ريف) لمحافظة كربلاء

المجال	ت	المؤثرات / التصنيف	البيئة			المستوى الوطني	
			حضر	ريف	حضر	ريف	
			حضر	ريف	حضر	ريف	حضر وريف

21.8	41.1	15.8	28.9	35	26.6	متابعة الدراسة	1	ميدان التعليم
47.5	67.9	41.5	53.4	65.7	49.2	المستوى التعليمي للبالغين	2	
24.3	42.1	19.1	31.3	51.6	24.4	الوقت المستغرق ل للوصول إلى المدرسة الابتدائية	3	
33.7	64.0	24.8	38.5	67.5	28.6	الوقت المستغرق ل للوصول إلى المدرسة الثانوية	4	
						مدى الرضا عن المدرسة	5	
12.3	10.1	13	13.4	10.2	14.4	عدد أفراد الاسرة الذين يعانون من مرض عضوي مزمن أو مشاكل صحية	1	ميدان الصحة
9.2	9.3	9.2	9.9	8.5	10.3	سوء التغذية للأطفال (الوزن إلى العمر)	2	
18.2	18.8	17.9	19.9	21.1	19.5	التقرم (الطول إلى العمر)	3	
13.4	24	9.6	15.6	18.1	14.7	الاستشارة حول الرعاية الصحية أثناء الحمل	4	
29.5	59.5	20.5	23.1	61.3	10.0	الوقت المستغرق ل للوصول إلى مستشفى عام	5	
41.8	69.8	33.5	43.2	71.3	33.6	الوقت المستغرق ل للوصول إلى مركز صحي أو إلى الطبيب	6	
37.7	68.1	28.7	43.3	62.3	36.8	مدى الرضا عن الخدمات الطبية	7	
21.8	66.7	21.6	22.7	61.5	9.4	المصدر الرئيسي لمياه الشرب	1	البنى التحتية

32.8	30.3	33.3	46.9	47.8	46.7	توفر مياه الشرب	2	
48.9	72.5	42	51.7	73.2	44.3	مدى الرضا عن نوعية المياه	3	
3.5	7.4	2.3	2.5	4.1	1.9	توفر مصدر الكهرباء	4	
84.5	85.1	84.3	91.2	93.3	90.6	استقرار الطاقة الكهربائية	5	
43.2	67	37.3	39.1	78.8	25.6	وسيلة الصرف الصحي	6	
69.7	97.2	61.7	98	99.2	97.6	وسيلة التخلص من النفايات	7	
15.6	39.4	8.6	8.6	11.2	7.6	مادة بناء السقف	1	
39.7	48.6	37.1	49.7	65.3	44.4	حصة الفرد من غرف السكن	2	
22.4	37.9	17.8	40.3	59.3	33.8	نوع الطاقة المستخدمة في تدفئة الماء	3	
36.9	32	38.4	39.4	31.5	42.1	مدى الرضا عن المسكن	4	
22.9	43.9	19.6	22	35.2	17.4	عدد المكاره البيئية في المسكن	5	

تتمة الجدول رقم (2)

المستوى الوطني			البيئة			المؤثرات/ التصنيف	ت	المجال
حضر وريف	ريف	حضر	حضر وريف	ريف	حضر			
30.5	48.7	25.2	38.7	43.9	36.9	مدى الرضا عن المواصلات وحركة السير	1	ميدان محيط المسكن
42.8	83.8	30.8	66.6	84.6	60.4	نوعية الطريق المؤدي إلى المسكن	2	
20.0	37.0	15.0	25.9	47.4	18.6	إمكانية وصول سيارة الإسعاف	3	

						وسيارة الأطفال	
30.5	62.2	21.2	41.1	68.5	31.7	مدى الرضا عن توفر الدكاكين/ السوق	4
57.1	53.1	58.2	72.0	51.0	79	مدى الرضا عن النظافة وعدم التلوث خارج المسكن	5
58.4	61.6	57.5	61.1	54.9	63.3	عدد المكاره البيئية في محيط المسكن	6
33.6	41.7	31.2	54.3	65.8	50.3	عدد المواقع غير المرغوبة قرب المسكن	7
34.5	21.5	38.4	46.5	32.5	51.3	مدى الرضا عن الأمان للأطفال خارج المسكن	8
59.8	39.8	65.7	77.1	56.9	84.0	إطلاق النار في محيط المسكن	9

40.0	49.8	37.1	39.8	41.0	39.4	متوسط دخل الفرد 2004	1	ميدان وضع الأسرة الاقتصادي
36.0	35.6	36.1	34.2	24.7	37.4	إمكانية الحصول على 100 ألف دينار خلال أسبوع	2	
56.9	61.4	55.6	70.7	78.0	68.3	مدى الرضا عن توفر العمل وفرص العمل	3	
7.6	6.6	7.9	7.2	5.6	7.8	وضع حالة العمل لأفراد الاسرة	4	
53.7	52.1	54.1	55.7	52.6	56.8	معدل	5	

						الإعالة	
60.0	82.2	53.5	62.9	70.3	60.3	عدد السلع المعمرة	6
18.7	9.4	21.4	20.9	8.0	25.3	ملكية الأصول	7
51.2	53.9	50.4	58.6	48.6	62.1	عدد المتطلبات الحياتية الممكن تأمينها	8
27.5	27.5	27.2	31.7	32.0	31.5	تقييم الوضع الاقتصادي بشكل عام	9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق 2006، الجزء الأول، صفحات مختلفة، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مصدر سابق.

جدول رقم (3)

نسب المحرومين وعدد المحرومين في المحافظة مع المقارنة بالمستوى الوطني

المصادر	التعليم	الصحة	البنى التحتية	المسكن	محيط السكن	وضع الاسرة الاقتصادي	دليل مستوى المعيشة
ترتيب المحافظة تبعاً لنسب الحرمان من الحاجات من بين المحافظات	14	7	13	12	15	12	13
عدد الأفراد المحرومين من الحاجات الأساسية (ألف)	263	163	586	236	480	472	376
نسبة الأفراد المحرومين من	3,9	2,7	3,6	3,9	4,3	3,1	4,1

							الحاجات من أجمالي المحرومين في العراق
							نسبة الأفراد المحرومين ضمن المحافظة
							نسبة الحرمان من الحاجات الأساسية حسب الميدان (% للأسر)
							المعدل الوطني
							الفارق بين نسبة الحرمان من الحاجات الأساسية عن المعدل الوطني (% للأسر)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق 2006، الجزء الأول، صفحات مختلفة، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مصدر سابق.

الهوامش

- (1) بن زكريا، ابوالحسن احمد بن فارس، مجمل اللغة، تحقيق زهير عبد الحسن، بغداد، الرسالة، ج3، 1984، ص 3-
- (2) الفارس، عبد الرزاق، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص21.
- (3) انظر في ذلك: شبكة المعلومات الدولية الانترنت، 2005، ص20. www.islamonline.net
- (4) باقر، محمد حسين، قياس وتحليل الفقر مع التركيز على الأساليب غير التقليدية، وقائع اجتماع فريق وخبراء التنمية بشأن تحسين أحوال المعيشة في دول المشرق العربي، 16-18-2، الاسكوا، الأمم المتحدة، 1999، ص44.
- (5) انظر:

Gaihap" design of poverty alleviation strateagin rule areas " FAO ,vole .115 -116 p. 10

- (6) حمزة، كريم، تطور مؤشرات الإطار المفاهيمي بحث مقدم لوقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة " 22-23، ت 2، 2000م، بيت الحكمة، بغداد 2002م، ص56.
- (7) ألدعمي، هدى زوير، قياس مؤشرات الفقر في الوطن العربي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الكوفة، 2004، ص25.

(8) المعموري، محمد علي، تحليل سلوك الفقر بين اثر النمو الاقتصادي واتجاهات السياسة الاقتصادية، العراق حالة دراسية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد ، 200، ص151-155.

(9) Ray C. fair & Ken Heather (Unsatisfied Basic Need Index, Introduction theory), University of Portsmouth, 2006 , pp20-63.

(10) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، ج1، التقرير التحليلي ج3، 2006، ص1-2.

(11) وزارة التخطيط، المصدر السابق ص 22-24.

(12) الفارس، عبد الرزاق، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2001م، ص 84 - 86.

(13) وزارة التخطيط، المصدر السابق ص34 وما بعدها.

(14) الأمم المتحدة - البنك الدولي، التقديرات المشتركة لإعادة الأعمار في العراق، 2003، ص22.

(15) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية الكاملة، لمحافظة كربلاء، 2005، ص49-51.

(16) وزارة التخطيط، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، المصدر السابق ص59 وبعدها.

(17) حول خصائص المسكن وحالاتها واثر ذلك في الوضع الاجتماعي للأسرة انظر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، وتكنولوجيا المعلومات، مسح أحوال العيشة في العراق 2004 التقرير التحليلي، ج2، ص37-28.

(18) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة المصدر السابق، ص109.

(19) مجموعة من الباحثين، العوامل والآثار الاجتماعية لتلوث البيئة، وقائع الندوة العلمية التي أقامها بيت الحكمة، بغداد، 2001م، ص37-42.

* يلاحظ غياب الحرمان كمتغير أساسي في إستراتيجيات التنمية الوطنية الجديدة، انظر في ذلك: إستراتيجية التنمية الوطنية، 2005 - 2007، التي أعتها الهيئة الإستراتيجية لإعادة الأعمار وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، 2005.

المبحث الثاني

تحليل وقياس الفقر بدلالة الأمن الغذائي والفئات الهشة في مدينة كربلاء

يعد الأمن الغذائي مدخلاً مناسباً لتقصي حلة الفقر الشديد الذي يترك أفراداً وأسراً يقاسون آلام الجوع وأمراض سوء التغذية كالتقزم والهزال، هؤلاء هم من يوصفون بغير الأمنيين غذائياً، وهم الذين لا تتوفر لهم متطلبات تأمين الغذاء الكافي والصحي، لذا فهم لا تتوفر لهم حياة صحية مديدة، وهذا المستوى من الفقر هو من أشد مظهرات هذه الظاهرة خطورة، ومن أكثرها إلحاحاً في حسابات برامج التنمية، وهذا دفع مؤتمر القمة العالمي عام 2000 أن يعد بالقضاء على الفقر والجوع (بتحقيق الأمن الغذائي) في صدارة أهداف الألفية الثانية، كما إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) عد توفر حياة صحية

مديدة أول عنصر من العناصر الأساسية الثلاثة لديمومة التنمية البشرية. وهنا تبرز أهمية البحث في دراسة الحالة التغذوية لأي مجتمع بوصفها من أهم المدخلات لدراسة ظاهرة الفقر، واعتمد البحث في منهجيته على التحليل الكمي في دراسة الظاهرة من خلال مؤشرات الحالة التغذوية في المحافظة، وكذلك في قياس خطوط الفقر وفجواته مع تأطير وصفي لظاهرة الفقر في ضوء الأمن الغذائي والفئات الهشة وهنا تم تقسيم المبحث إلى ثلاثة محاور: الأول تضمن الأساس النظري لتحليل وقياس الفقر في ضوء الدخل والأمن الغذائي فيما تضمن المحور الثاني المؤشرات الرئيسية لرصد مظاهر الفقر والأمن الغذائي فيما اختص المبحث الثالث بقياس الفقر والرفاهية في مدينة كربلاء أما المحور الرابع فقد ضم أهم الاستنتاجات والتوصيات. المحور الأول: الأساس النظري لتحليل وقياس الفقر في ضوء الدخل والأمن الغذائي في هذا المحور سنتناول المفاهيم الأساسية المتعلقة بخطوط الفقر وفجواته وكذلك مفاهيم الأمن الغذائي والفئات الهشة.

1 (خطوط الفقر ومؤشرات الفقر) (Poverty Lines & Poverty Index)

1-أ- خط الفقر لتحديد حجم مشكلة الفقر ودرجة انتشارها وتركزها، وتحديد أعداد الفقراء والخصائص الاجتماعية والاقتصادية لهم لا بد من تحديد مستوى من الرفاه. فخط الفقر هو مقياس للتمييز بين الفقراء وغيرهم، ويعرف خط الفقر بأنه (إجمالي التكلفة النقدية لفرد معين في مكان ومكان معين للوصول إلى مستوى رفاه مرجعي)⁽¹⁾، وسيجري هنا التمييز بين عدة أنواع من خطوط الفقر، أهمها:

1. خط الفقر المطلق (Poverty Lines Absolute) وهو إجمالي تكلفة سلعة المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية⁽²⁾.

2. خط الفقر النسبي (Poverty Lines Relative) ويحدد بناء على نسبة من مستوى المعيشة لعموم السكان ومن نماذج تحديده اختيار الحد الأعلى للدخل بنسبة 10 % من السكان الأدنى دخلاً أو 50 % من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي⁽³⁾، وهذا القياس يناسب الدول المتقدمة، ويكون فيها أكثر مصداقية من غيرها.

3. خط الفقر المدقع (Poverty Lines Extreme) وهو يشمل التكاليف الدنيا التي يستعملها الأفراد من أجل البقاء على قيد الحياة، وهو يمثل مقدار الدخل اللازم للفرد لكي يحصل على الحد الأدنى من السرعات الحرارية اللازمة لإبقائه نشيطاً للقيام بوظائفه⁽⁴⁾.

4. خط الفقر الاجتهادي (Juris Prudential Poverty Lines): يعتمد لتحديد المستوى المعاشي الذي يعد من هم دون فقراء وفقاً لخط الفقر الاجتهادي على القناعة المركوزة في ذهن الفرد عن المستوى المعيشي اللائق في مجتمعه، إذ يطلب من الأفراد في استبيان مباشر تحديد حالتهم المعاشية وتقييم وضعهم الاقتصادي هل هم من الفقراء أم لا؛⁽⁵⁾ تستخدم هذه الدراسة مفهوم خط الفقر المطلق والمدق فقط، ذلك أن خط الفقر النسبي هو في مفهوم يتناسب مع البلدان المتقدمة لأنها تمتلك شيكات ضمان اجتماعي، وإنَّ ظاهرة الفقر هي تعبير عن تفاوت في توزيع الدخل أكثر من كونها الاشتقار إلى العيش بالمستوى الكريم. أما خط الفقر الاجتهادي فهو من المفاهيم المرتبطة بالتقدير الكيفي للحالة الاقتصادية مما يضيف على نتائج تطبيقه عشوائية كبيرة بالقيمة العلمية والعملية لهذه النتائج.

1_ب - مؤشرات الفقر (Poverty Index)

يتحقق تحليل أعمق لظاهرة الفقر وجدت مؤشرات خاصة لقياس الفقر والتي يأتي تطبيقها بعد قياس خطوط الفقر، هذه المؤشرات وضعت لها صيغ عديدة، أهمها:

1. نسبة الفقر: وهو يحدد نسبة السكان الذين هم تحت خط الفقر ويقاس على وفق الصيغة الآتية⁽⁶⁾:

$$H = G / N \times 100$$

حيث إن: $H =$ نسبة السكان الفقراء

$G =$ عدد السكان الفقراء (عدد الأفراد تحت خط الفقر).

$N =$ مجموع عدد السكان

2. فجوة الفقر: وهو يقيس حجم الفجوة بين دخول الفقراء ومستوى الفقر في البلد لتحديد حجم الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر (المطلق أو المدق) أو غيرها، ومن أهم الصيغ المعتمدة لقياسه⁽⁷⁾:

$$PG = G (Z - M)$$

حيث إن: $PG =$ فجوة الفقر

$Z =$ خط الفقر المطلق أو المدق

$M =$ متوسط دخل الأفراد الفقراء أو الأسر الفقيرة

وهناك مؤشرات أخرى لا تقل أهميتها عن المؤشرين السابقين لم يجر تناولها مثل مؤشر شدة الفقر (Poverty Serenity index)، ومؤشر سن للفقر (Sean's Poverty) ومعامل جيني (Gini Coefficient)، وجرى الاقتصار على المؤشرين أعلاه وفقاً لمقتضيات البحث والبيانات المتوفرة ومتطلبات الدراسة.

(2) مفهوم الأمن الغذائي

يعرف مؤتمر الغذاء الدولي الأمن الغذائي بأنه الحالة التي تتحقق (عندما تتوفر الإمكانيات المادية والاجتماعية والاقتصادية لكل الناس في كل الأوقات لتأمين غذاء كاف وأمين وصحي يلبي حاجاتهم الغذائية اليومية وتفصيلاً تهم الغذائية بما يؤمن لهم حياة صحية فاعلة)⁽⁸⁾، وفي ضوء هذا المفهوم تبناه مؤتمر الغذاء العالمي الذي عقد 1996 تم بناء منظومة للمعلومات والخرائط حول عدم الأمن الغذائي والفئات الهشة من خلال تبني مفهوم لعدم الأمن الغذائي " Food insecurity " بدلالة عناصر أساسية ثلاثة هي توفر الغذاء " Food availability " وإتاحة الغذاء " Food access " والانتفاع من الغذاء " Food utilization " وفي وصف مختصر لهذه العناصر يمكن تعريفها بالآتي:⁽⁹⁾

توفر الغذاء: وهو يقيس مدى توفر الغذاء بكميته المادية لأبناء المجتمع خلال مدة استهلاك معينة ومن مصادره المختلفة؛ الناتج المحلي، والخزين، والتجارة.

إتاحة الغذاء: وهو مدى قدرة الناس على الحصول على الغذاء مادياً (الوصول للغذاء) أو اقتصادياً (من خلال الشراء) أو اجتماعياً (من خلال التكافل الاجتماعي). الانتفاع من الغذاء: وهو يقيس مدى قدرة الفرد على تأمين احتياجاته التغذوية اليومية من الغذاء المتوفر والمتاح وهنا يجري التأكيد على ضرورة أن يكون إمكانية الحصول على الغذاء متاح مادياً واقتصادياً دائمة ولا تتعرض إلى التذبذب وعدم الاستقرار⁽¹⁰⁾ وكذلك من المفاهيم الأساسية للتمييز الآمنين غذائياً من غير الآمنين هو (حد الهشاشة vulnerability) ويقصد به الوضع الحدي الحرج، الذي يكون فيه الناس (أو فئة منهم) على حافة التحول من حالة الأمن الغذائي إلى حالة عدم الأمن الغذائي وتعد مشكلة انعدام الأمن الغذائي تعبيراً آخر عن ظاهرة الفقر لذا يجري تحليل الظاهرتين في نسق واحد من التأثيرات العاملي⁽¹¹⁾ وهو ما استند عليه البحث. وبالاعتماد على نتائج المسح الذي قدمه الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في وزارة التخطيط، وبالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي (World Food Programmed) في النصف الثاني من عام 2005، المسح استهدف رصد مؤشرات الحالة التغذوية في العراق في إطار محاولة لتحديد الفقراء غير الآمنين غذائياً من حيث عددهم وتوزيعهم المكاني، ثم كيفية تحقيق معاناتهم من الجوع والخوف، ولأجل إنجاز هذه المهمة جرى تحليل سبعة مؤشرات أساسية هي (التقزم، ونقص الوزن، والهزال، ونسبة الفقراء جداً [الذين ينفقون أقل من 15 دولار شهرياً] ودليل التدرج الغذائي الاستراتيجي، والدخل)⁽¹²⁾ اتخذ من المؤشرات السبعة تلك إلى جانب مؤشر التنوع الغذائي لتحديد الفقراء الغير الآمنين غذائياً، ولتحديد مستويات الفقر، وقوة المعاناة في عدم الأمن الغذائي، وفي ضوء البيانات التي وفرها المسح والتي تم تلخيصها في (الجدول رقم 1) سنحاول تحليل النتائج بالنسبة لمحافظة كربلاء.

(المحور الثاني) المؤشرات الرئيسية لرصد مظاهر الفقر والأمن الغذائي:

(1) التحليل الديمغرافي

أثبتت الدراسات أنَّ هناك علاقة طردية بين حجم الأسرة وحالة الحرمان وعدم الأمن الغذائي، لذا يعد العامل الديمغرافي مدخلاً مهماً للإحاطة بظاهرة الفقر وعدم الأمن الغذائي(13). ففي كربلاء أظهر المسح أنَّ حجم الأسرة بلغ (7) أفراد وهو أكبر من المعدل الوطني البالغ (6.5) فرداً، كما أظهر المسح أنَّ عدد الذكور في الأسرة الكريبلانية هو (3.6) فرداً، وهو أكبر من المعدل الوطني البالغ (3.3) فرداً، أما عدد الإناث فقد بلغ (3.5) فرداً، وهو أكبر من المعدل الوطني البالغ (3.2) فرداً، وبذلك تعد محافظة كربلاء من المحافظات العراقية ذات حجم أسرة كبير، كما إن تركيبها النوعية متكافئة تقريباً.

(2) معدل سوء التغذية (التقزم، نقص الوزن، الهزال)⁽⁹⁾

قدر سوء التغذية بنسبة 11% لنقص الوزن و17% للتقزم و7% للهزال، وهذه النسب تقل عن المعدل الوطني بفارق متباينة، حيث بلغ المعدل الوطني لنقص الوزن (16%) وللتقزم (26%) وللهمال (9%) وعلى الرغم من إن هذه الفروق غير قليلة في ضوء المعايير العالمية إلا أن التحسن الذي أظهرته النتائج بالنسبة إلى كربلاء مقارنة بالوضع على المستوى الوطني يدل على إتاحة الغذاء وتوفر الماء الصالح للشرب في مدينة كربلاء هو أفضل من مستوياتها على^[2] المستوى الوطني، وهذه النتائج على مستوى المحافظة ككل، أما عند النظر إلى نتائج المركز والأقضية فيلاحظ أن قضاء عين النمر قد بلغت فيه مؤشرات سوء التغذية معدلات عالية جداً، حيث بلغت نسبة التقزم 24% وهي تقل عن المعدل الوطني بنقطتين منويتين، أما نسبة نقص الوزن وهو سوء التغذية العام فقد بلغت (23.3%) وهي تزيد عن المعدل الوطني ب (7) نقاط مئوية تقريباً، وكذلك الحال بالنسبة للهزال فقد بلغ (11%) بزيادة نقطتين عن المعدل الوطني، إن هذه النتائج مرتبطة بجملة عوامل من أهمها انخفاض معدل الدخل الشهري في القضاء مقارنة بالمعدل الوطني حيث يبلغ معدل الدخل في القضاء (31) دولاراً شهرياً لكل فرد، في حين يبلغ المعدل الوطني (41) دولاراً لكل فرد شهرياً، العامل الذي يؤثر في مدى إتاحة الغذاء للسكان في القضاء بالإضافة إلى أثر العامل الجغرافي وظروف مرحلة الحصار في عامل توفر الغذاء، ويضاف إليه عوامل نمط الاستهلاك والوضع التغذوي التي تترك أثرها في قدرة الفرد على الانتفاع من الغذاء Food Utilization المتاح والمتوفر عبر تأمين احتياجاته اليومية منه.

(3) الدخل والإنفاق

وفقاً لما أظهرته نتائج المسح فإن 91% من رؤساء الأسر الذين يعملون جاع من مصدرين أساسيين هما الأجور المنتظمة وممارسة النشاط الخاص، أما دخول النسب المتبقية البالغة 9% فكانت من التحويلات النقدية، كإيجار المباني أو الأراضي، الأرباح والفوائد، والإعانات والهديات والصدقات والهبات، وكذلك أظهرت النتائج بأن نسبة الأسر التي تمثل الأجور المنتظمة مصدر الدخل الرئيس بلغت 63% في حين تشكل نسبة الأسر التي تعتمد على ممارسة العمل الخاص كمصدر للدخل الرئيس ما نسبته 30% و 7% من الأسر التي تعتمد على مصادر الدخل الرئيس الأخرى، أما الأسر التي تشكل الأجور المنتظمة بالنسبة لها مصدر الدخل الثاني فقد بلغت نسبتها 6.5% في حين نجد أنَّ 11% من الأسر تعتمد على العمل الخاص كمصدر للدخل الثاني، أما الأسر التي مثلت لها المصادر الأخرى مصدراً للدخل الثاني فقد بلغت 10%. وهنا نجد أن ارتفاع نسبة الأسر التي تعتمد على الأجور المنتظمة كمصدر رئيس للدخل وهي النسبة التي تتجاوز المعدل الوطني البالغ 54%، إن ارتفاع هذه النسبة من المؤشرات المتعلقة بالدخل والإنفاق تعني أن أكثر من ثلثي الأسر هي عرضة للأثار السلبية التي تتركها جمود الأجور على التكيف لمطالبات تحقيق لإتاحة الغذائية. ومن أهم ما كشفت عنه النتائج المسحية أن نسبة 17.4% يتصفون أقل من 15 دولار شهرياً، أي الذين يعيشون حالة الفقر الشديد جداً، ومما يثير الاهتمام أكثر هو أن نسبة الذين يعيشون حالة الفقر الشديد جداً قد بلغت في قضاء الهندية 32% وفي قضاء عين النمر 31% في حين بلغت في مركز المدينة 11.6% وهذه النسب كشفت عن تباين شديد بين مركز المدينة وأطرافها، وهو ما يمكن تفسيره من خلال الواقع الاقتصادي للمدينة الذي يشير إلى تخلف شديد في جميع القطاعات الاقتصادية باستثناء انتعاش في الحركة التجارية في مركز المدينة وهو مرتبط بوجود السواح الذين يقدون إلى المدينة، ويضاف إليه انتعاش بسيط في الحركة التي في أطراف المدينة القديمة ناتج عن انتقال بعض النشاطات التجارية إلى أطراف المدينة القديمة نظراً لظروف تتعلق بارتفاع بدلات الإيجار واختيار المواقع التسويقية التي تتلاءم مع أنماط العرض التسويقي الحديث مثل المراكز التسويقية الشاملة والتخصصية. وكذلك من اللافت للنظر أن نسبة الفقراء جداً الذين ينفقون أقل من نصف دولار يومياً على مستوى المحافظة والأقضية هي أكبر من المعدل الوطني البالغ 15% ويفارق ملحوظ وبالأخص التباين على مستوى الأقضية قدر متوسط الدخل الشهري في مدينة كربلاء ب (35) دولار شهرياً يقابلها (41) دولار على المستوى الوطني في حين قدر متوسط الإنفاق الشهري في المدينة 30 دولار/ فرد شهرياً يقابله 35 دولار/ فرد على المستوى الوطني، وينخفض معدل الدخل الشهري على مستوى القضاء إلى 30 دولار وكذلك معدل الإنفاق ينخفض إلى 25 دولار شهرياً وهذا التباين بين معدلات الدخل على المستوى الوطني ومستوى المدينة يعبر عن انتماء المدينة إلى مجموعة المدن ذات الدخل المنخفض وهو ما يعكس مستوى النشاط الاقتصادي الباقى للمدينة الذي يشهد تراجعاً عن مثيله على المستوى الوطني، مما يعني أن المشاكل التي يعيشها الاقتصاد الوطني تظهر بصورة أكثر وضوحاً في اقتصاد مدينة كربلاء. وقد لوحظ أيضاً أن الفرد الكريبلاني ينفق ما معدله 18 دولاراً على الغذاء في حين يبلغ إنفاق الفرد على المستوى الوطني 25 دولاراً أي إن الإنفاق على الغذاء يشكل 60% من الإنفاق الاستهلاكي، و51% من الدخل في حين يشكل الإنفاق على الغذاء 57% من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي و49% من الدخل على المستوى الوطني، أما ألتفاق غير الغذائي على مستوى المدينة وعلى المستوى الوطني فقد كان بحدود 10% من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي.

(4) ممتلكات الأسرة

تعد ممتلكات الأسرة من الأجهزة والأثاث دخل خزير مكتسب يمكن تحويله إلى دخل جاري عند الضرورة، كما تشكل نسبة امتلاك الأسرة من الأجهزة والأثاث مقارنة باحتياجاتها مؤشراً على فرص توجيه الدخل بين إشباع الحاجات المؤجلة والإنفاق غير الاستهلاكي. ومن نتائج الإحصائيات التي قدمها المسح في هذا الجانب إن 82% من الأسر يمتلكون وحدات سكنية و12% يؤجرونها، كما أظهرت النتائج أنَّ 26% من الأسر يمتلكون أرضاً و18% يمتلكون سيارة خاصة و 85% منهم يمتلكون ثلاجة و24% يمتلكون غسالة و2% يمتلكون حاسبة إلكترونية و94% يمتلكون تلفزيوناً و70% يمتلكون صحن فضائي و15% يمتلكون مكيف هواء، و40% يمتلكون مولدة كهربائية. وفي مجال الزراعة فإن معدل الحيازة للأسرة الكريبلانية بلغ 1.3 دونم في حين بلغ المعدل الوطني للحيازة 4.9 دونم وعلى مستوى أقضية المدينة سجل قضاء عين النمر على معدل حيازة بلغ 5.9 دونم وسجل قضاء الهندية 1.8 دونم وفي قضاء المركز كان معدل الحيازة 0.9 دونم. إن معدل الحيازة في مدينة كربلاء وخصوصاً في الأقضية من غير المركز يكشف عن نمط الحيازة وطبيعة تأثيره على الإنتاجية الزراعية في المدينة وهو يتطلب من خطط التنمية الزراعية أخذ كمعطي أساسي في تصميم برامجها التنموية، كما إن التفاوت الواضح بين معدل الحيازة على المستوى الوطني مقارنة بمثيله على مستوى المدينة يؤكد ضرورة أخذ هذا التباين بنظر الاعتبار عند تطبيق برامج التنمية الزراعية الوطنية في المحافظة، وإن العلاقة بين نمط الحيازة والإنتاجية وأثر ذلك في فاعلية السياسات الزراعية له الأثر الواضح على مستويات الفقر في الريف والأمن الغذائي في عموم المحافظة. وفيما يتعلق بالثروة الحيوانية فإن معدل امتلاك الأسرة الحيوانات هو 0.8 رأس غنم و0.3 بقرة و1.3 من الدواجن، وهذه النسب عند مقارنتها بالمعدل الوطني يظهر التباين الذي يكشف عن التدهور في موارد المدينة من الثروة الحيوانية قياساً بالمستوى الوطني حيث بلغ معدل امتلاك الأسرة من الدواجن من 3.6 رأس غنم و5.7 بقرة و5.4 من الدواجن.

(5) نظام توزيع البطاقة التموينية (PDS)

يعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات في تحليل الأمن الغذائي في العراق، كون نظام التوزيع (PDS) هو المصدر الأساسي لتأمين الحد الأدنى من إتاحة الغذاء للعوائل التي تعيش في حالة فقر شديد (الذين ينفقون أقل من نصف دولار يومياً)، أي إن هذه العوامل ستعرض إلى مخاطر عدم تأمين الأمن الغذائي في حالة تعرض هذا النظام إلى مشاكل في تنفيذ أو إغائه، إن هذا النظام يشكل عامل استقرار في حالة الأمن الغذائي في العراق حيث إن 15% من مجموع السكان في العراق يعيشون في حالة الفقر الشديد وفي مدينة كربلاء تزداد النسبة إلى 17.5% وفي تقدير النسبة التي تشكلها قيمة الحصاة التموينية إلى مجموع الدخل على مستوى المحافظة غير أنها تشكل 43% من الدخل، وكذلك تعادل قيمتها 83% من الإنفاق الغذائي في الدينة أي إن 83% من الإنفاق الغذائي سيوجه لشراء مواد البطاقة التموينية في حال انقطاعها كلياً، وعند عدم توفر بعض المفردات سيكون سيكون لقيمة الإنفاق المضاد بمقدار قيمة المواد غير المتوفرة.

(6) أسلوب إستراتيجية التدبير الغذائي (CSI)

يعرف دليل إستراتيجية التدبير الغذائي (CSI) في المسح قيد البحث على انه درجة الاعتماد على تدابير غذائية من قبل الأسرة الفقيرة جدا لا تمتلك غذاء أو نقوداً كافية لشراء الغذاء على مدى الأيام الثلاثين التي سبقت المسح، الإستراتيجية التي اعتمدها المسح تضم 11 استراتيجية فرعية وضمن أربع استراتيجيات رئيسية هي تغير النمط الغذائي، زيادة توفير الغذاء من خلال حلول آتية ، استراتيجيات الترشيد ، تقليل عدد أفراد الأسرة(14). قدرت قيمة دليل استراتيجية التدبير الغذائي (CSI) المعتمدة من قبل الأسر الكريانية (38) يقابلها 18 على المستوى الوطني، أي إن المواطن الكرياني يعاني ضعف معاناة المواطن على المستوى الوطني ، أذن ارتفاع معاناة الأسرة في استخدام دليل استراتيجية التدبير الغذائي يقلل من أهمية هذه الاستراتيجيات في مواجهة الفقر ويحرمه من فرص أفضل لتحقيق الأمن الغذائي.

(7) مؤشرات أخرى تؤثر على الأمن الغذائي والفقر

بالإضافة إلى المؤشرات التي سبق ذكرها فإن هناك مؤشرات أخرى تؤثر حالة عدم الأمن الغذائي والفقر أهمها كالآتي:

(أ) التعليم تترك المستويات التعليمية أثراً مهماً في إتاحة الغذاء، حيث إن العلاقة طردية بين مستوى التعليم وقدرة الفرد على التكيف مع الظروف الصعبة لأن احتمالات حصول الفرد على فرصة عمل مرتبط بمستوى التعليم(15). وفي العراق كان النظام التعليمي من أفضل الأنظمة في المنطقة قبل عام 1990، إلا إن الاتجاه التراجعي ظل هو السائد حتى المستويات التي بلغها في ظل الوضع الحالي، فقد قدرت نسبة أمية الكبار في العراق بـ21% يقابلها 23% لمدينة كربلاء، والنسبة تبلغ حدها الأقصى في قضاء عين التمر حيث تبلغ 45% أما نسبة السكان الذين يستطيعون القراءة والكتابة فقد بلغت نسبتهم 14%. وبلغت نسبة رؤساء الأسر الذين أكملوا الدراسة الابتدائية 28% والذين أكملوا المتوسطة 10% والإعدادية 9%. في حين بلغت نسبة رؤساء الأسر الذين حصلوا على شهادة الدبلوم 8% والبكالوريوس 5% و1% لحملة الشهادات العليا. إن النسب أعلاه تكشف عن تدني واقع النظام التعليمي في المدينة وعبرت هذه النسب عن آثاره المتراكمة وانعكاس هذه الآثار على مستويات الفقر في المدينة في ظل العلاقة العكسية من المستوى التعليمي ومستويات الفقر كما إن الواقع التعليمي المتدني يشكل عقبة كبيرة أمام برامج التنمية التي تستهدف رفع المستوى المعيشي لمن يعيشون تحت خط الفقر، وكذلك تمثل عاملاً مثبطاً لمبادرات معالجة البطالة.

(ب) الحالة العملية

يعد التشغيل العامل الأساسي في تمكين الأسر من تحقيق الوصول إلى الغذاء من خلال تأمين دخل من العمل، بالمقابل تمثل البطالة العامل الأساسي وراء وصول الأسر إلى حد الهشاشة، لذا تمثل بيانات حالة العمل مؤشرات أساسية في توصيف حالة الأمن الغذائي والفقر في المدينة. يقدر عدد العاطلين عن العمل بين رؤساء الأسر في كربلاء بـ28%، وهي النسبة التي تجاوزت المعدل الوطني البالغ 26% بنقطتين منويتين، وبلغت نسبة النساء داخل قوة العمل بـ25% مما يعكس تدهور حالة التمكين لدى الجنسين في المحافظة إلى حدود أقل بكثير من المستوى الوطني التي بلغت فيه نسبة النساء داخل قوة العمل 14%. وقد أظهر تحليل البيانات المتعلقة بالمهنة أن 23% ممن هم داخل قوة العمل يعملون في القطاع الحكومي 24% منهم يعملون لحسابهم الخاص و23% يعملون بأجر أعمال غير زراعية.

(ج) البنى التحتية:

البنى التحتية هي إحدى متطلبات تحقيق الأمن الغذائي ومعالجة الهشاشة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي، فمثلاً الماء والصرف الصحي يترك أثراً كبيراً على معدلات التغذية والاستفادة من الغذاء، فقد أشارت النتائج إلى إن نسبة الأسر التي يتوفر لها ماء صالح للشرب هي 91% و9.5 منها يتوفر لها الماء بشكل غير مستمر، وهذه النسب مقبولة عند المقارنة مع المستوى الوطني الذي بلغ فيه نسبة توفر الماء الصالح للشرب 76%.

(د) الوصول إلى الرعاية الصحية(16)

مؤشرات الوصول إلى الرعاية الصحية في المدينة سجلت تراجعاً عن مثيلاتها على المستوى الوطني، وهذا ما ينعكس سلباً على مؤشر الأمن الغذائي، وتمثلت مؤشرات الوصول إلى الرعاية الصحية الوقت اللازم للوصول إلى أقرب مستشفى بواسطة نقل، فهو على مستوى المحافظة 28 دقيقة وعلى المستوى الوطني 27 دقيقة.

(هـ) الصحة

يمثل النظام الصحي والحالة الصحية للأسر عوامل أساسية في تحديد قدرة رؤساء الأسر وأفرادها في مقاومة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والذي يشكل الغذاء الصحي أحد أركانه الأساسية.

ومن أهم مؤشرات الحالة هو نسبة رؤساء الأسر الذين يعانون من أمراض مزمنة والتي بلغت 32% على مستوى المحافظة يقابلها 28% على مستوى العراق، وهذا يعني أن رؤساء الأسر يقفون تحت ضغط أكبر في محاولتهم توفير احتياجات الأسر مما يجعلهم يفقدون قدرتهم على مقاومة الأمراض.

(و) الإنتاج المحل يمثل الإنتاج المحلي من الغذاء المصدر الأساسي في توفره وإثابه كلما كانت مساهمة الإنتاج المحلي في الغذاء المتوفر أكبر كلما استقرت حالة توفر الغذاء بدلاً من الاعتماد على التجارة والخزين(17). ومن المعلوم أن الحنطة أهم الحبوب في العراق من حيث الإنتاج والاستهلاك، لذا تعد قدرة الاقتصاد المحلي على إنتاج الحنطة من المؤشرات المهمة في تحديد مدى توفر الغذاء كركن من أركان الأمن الغذائي، وتعد كربلاء من المحافظات التي تسجل إنتاجاً محلياً واطناً من الحنطة حيث بلغت المساحة المزروعة من الحنطة (8.997 دونم) حيث بلغ الإنتاج (2.512 طن سنوياً) فيما بلغت السرعات الحرارية اليومية للفرد (72 سرعة) يقابل هذه النتائج النسب على المستوى الوطني والتي بلغت فيها نسبة المساحة المزروعة (67.383 دونم) وكميات إنتاج الحنطة (21.284 طن) فيما بلغت السرعات الحرارية (680 سرعة حرارية)، ويلاحظ التباين الكبير في النتائج الذي يكشف عن اعتماد المحافظة على التجارة بنسبة كبيرة جداً في توفير الغذاء مما يشكل ضعفاً في قدرة المحافظة على تأمين الغذاء المحقق لمستوى الأمن الغذائي.

المحور الثالث: قياس الفقر والرفاهية في مدينة كربلاء

في ضوء بيانات الدخل والإنفاق التي قدمها مسح الحالة التغذوية سنقوم بقياس الفقر والرفاهية لمحافظة كربلاء.

(أولاً): قياس الفقر

(1) تقدير خطوط الفقر وفجواته

(أ) خط الفقر المدقع: والذي سيتم التعبير عنه هنا بمجموع الإنفاق الغذائي ووفقاً لبيانات الجدول (1) تكون التقديرات للمحافظة والمستوى الوطني كآلاتي المحافظة (18,7) دولار، المستوى الوطني (23) دولار. ويمكن استخراج خط الفقر المدقع للأسرة من خلال ضرب النتائج أعلاه في متوسط عدد أفراد الأسرة والذي يساوي (7) فرد للمحافظة مقابل (6,5) فرد للمستوى الوطني، فتكون النتائج كآلاتي: (134) دولار للمحافظة مقابل (145,5) للمستوى الوطني.

(أ-1) فجوة الفقر المدقع:

يمكن احتساب فجوة الفقر المدقع من خلال الصيغة التالية:

$$Pg = g(z - m)$$

حيث إن: pg فجوة الفقر، z خط الفقر المدقع، m متوسط دخل الأفراد الفقراء أو الأسر الفقيرة.

وباعتماد 15 دولار كمتوسط لدخل الفقراء جدا كما افره المسح، تكون فجوة الفقر كآلاتي:

$$\text{المحافظة } 3.7 = 15 - 18.7 \$$$

$$\text{المستوى الوطني } 8 = 15 - 23 \$$$

هذه النتائج بالنسبة للفرد ولتحويلها إلى مستوى الأسرة نضرب الناتج بمتوسط عدد أفراد الأسرة للمحافظة وللمستوى الوطني فتكون النتائج كآلاتي: 30 \$ للمحافظة، و 52 \$ للمستوى الوطني.

(أ-2) نسبة وإعداد الفقراء فقرا مدقعا:

من بيانات الجدول (1) يظهر إن نسب الفقر للمحافظة والمستوى الوطني شهدت تباينا واضحا إذ بلغت النسبة للمحافظة 23.3% يقابلها 18% للمستوى الوطني، وعند ملاحظة توزيع النسب في المحافظة يلاحظ إن الاقضية سجلت ضعف نتائج المركز إذ بلغت النسب في قضاء الهندية 36% و 35% لقضاء عين التمر، في حين كانت النسبة في المركز 18% وهي مطابقة للمستوى الوطني إما إعداد الفقراء فقد كانت كآلاتي:

المحافظة 190914

المركز 10644

قضاء الهندية 76171

قضاء عين التمر 22586

(ب) خط الفقر المطلق:

ويمكن اعتماد معدل الإنفاق الشهري على عموم السلع اللازم لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية بوصفه خطا للفقر المطلق، وفي ضوءه تكون النتائج كالتالي: المحافظة 39.9 \$ ، 48.5 \$

(ب - 1) فجوة الفقر المطلق:

وفقا لصيغة حساب فجوة الفقر أعلاه تكون النتائج كآلاتي: فجوة الفقر المطلق للمحافظة 39 . - 34 = 5.5 \$، فجوة الفقر المطلق للمستوى الوطني 48 . 36 - 12.5 = 36 * \$. هذه النتائج بالنسبة للفرد ولتحويلها إلى مستوى الأسرة نضرب الناتج أعلاه في متوسط عدد أفراد الأسرة وكما يلي: المحافظة 5.5 × 7 = 38.5 \$ ، 6.5 × 12.5 = 81.25 \$.

(ب 2) نسبة وإعداد السكان الفقراء فقرا مطلقا.

المحافظة 44,4% ، المستوى الوطني 38,9% .

إما إعداد الفقراء فقرا مطلقا فهي كالتالي:

المحافظة 363803

التعليق على النتائج: عند مقابلة نتائج خط وفجوة الفقر المدقع والمطلق مع مؤشر مستوى المعيشة العام المتمثل بمتوسط الدخل للمحافظة والمستوى الوطني يتضح إن نتائج المحافظة تدل مستوى أعمق من الفقر المدقع والمطلق ويعزز ذلك ارتفاع مستوى الإعالة في المحافظة ونسبة الفقراء من مجموع السكان، وهو ما يعني إن المدى الزمني اللازم للقضاء على الفقر في المحافظة أطول نسبيا من نظيره للمستوى الوطني كما إن معدل النمو المطلوب في المحافظة يستلزم إن يكون أكبر عندما يراد تصميم خطة تنموية متوازنة للبلد.

(2) قياس الرفاهية باستخدام معامل أناند - سن (Coefficient Of Anand & Sen)(18):

يعد معيار أناند - سن من أحدث المقاييس الاقتصادية لقياس الرفاهية والذي تم تطويره عام 1999 لتحديد مستوى الرفاهية عبر العلاقة الآتية:

$$\text{Log } Y - \log Y \text{ min}$$

$$A - S = \text{-----}$$

$$\text{Log } Y \text{ Max} - \log Y \text{ min}$$

حيث إن:

1. معامل الرفاهية $A - S$ ($A - S \leq 1$).

2. متوسط الدخل أو الإنفاق. Y

3. دخل الكفاف أو الحد الأدنى للدخل. $Y \text{ min}$

4. الحد الأعلى للدخل. $Y \text{ max}$

1. متوسط الدخل في كيرلاء (Y) 35 دولاراً.

2. دخل الكفاف ($Y \text{ min}$) 15 دولاراً.

3. الحد الأعلى للدخل ($Y \text{ max}$) 55 دولاراً.

$$\text{Log } 35 - \log 15$$

$$A - S = \text{-----} = 0,65$$

$$\text{Log } 55 - \log 15$$

ويأخذ هذا العامل عدة قيم لتحديد متوسط الرفاهية، وهي:

1. قيمة سالبة إذا كان متوسط دخل الفرد أدنى من دخل الكفاف، وهذه الحالة موجودة في بعض البلدان النامية وفي الفقيرة منها تحديداً والتي تعيش على مستويات متردية جداً.

2. يأخذ المؤشر القيمة (1) عندما يكون متوسط دخل الفرد الحد الأعلى للدخل الفردي (في الدول الصناعية).

3. يأخذ القيمة (0.5) والذي يدل على مستوى متدن من الرفاهية.

4. يأخذ المؤشر القيمة (0.8) ويعني توزيع أكثر عدالة ومستوى مرتفع للرفاهية.

المحور الرابع: الاستنتاجات التوصيات

أولاً: الاستنتاجات

تضمن البحث نتائج و استنتاجات عده يمكن في ضوئها إيجاز توصيف حالة الفقر وفق مدخل الأمن الغذائي والفئات الهشة والدخل بالاتي:

(1) لم تكن المؤشرات الديمغرافية في صالح ظاهرة الفقر، فمتوسط عدد أفراد الأسرة أعلى من المستوى الوطني، كما إن هيكل التركيبة النوعية اقل تكاففاً.

(2) أظهرت مؤشرات إتاحة وتوفر الغذاء والماء الصالح للشرب تبايناً ملحوظاً عند مقارنة مستوياتها للمحافظة وأفضيتها وكذلك بالنسبة للمستوى الوطني، وأتضح من الدراسة إن هذا التباين يعود إلى عدة عوامل منها: انخفاض الدخل الشهري في الاقضية عن مستوى المحافظة والمستوى الوطني، بالإضافة لأثر العامل الديمغرافي وظروف مرحلة الحصار وعوامل نمط الاستهلاك و الوضع التغذوي؛ هذه العوامل تركت أثراً سلبياً في قدرة الأسرة في الانتفاع من

الغذاء المتاح.

(3) ارتفاع نسبة الأسر التي تعتمد على الأجور المنتظمة كمصدر رئيس للدخل وذلك يعني إن أكثر من نصف الأسر عرضة لآثار السلبية التي يتركها جمود الأجور على التكيف لمتطلبات تحقيق الإتاحة الغذائية.

(4) بلغت نسبة الذين يعيشون في حالة فقر شديد 17.4% للمحافظة ككل، في بلغت النسبة 32% في الهندية و31% في قضاء عين التمر، إما في المركز فقد بلغت 11.6%، ومن النسب يظهر التفاوت بين حالة المركز والأطراف، وهو ما يعكس اثر تخلف القطاعات الاقتصادية وتراجع النشاط الاقتصادي للإطراف يقابله انتعاش الحركة التجارية في المركز وهو الأمر المرتبط بحركة السياحة الدينية في المدينة.

(5) تنتمي المدينة إلى المحافظات ذات الدخل المنخفض حيث يقل متوسط الدخل الشهري ب (6) دولار عن المستوى الوطني، كما إن معدل الإنفاق على الغذاء في المدينة يشكل (60%) من الإنفاق الاستهلاكي و(51%) من الدخل، هذه المؤشرات تعكس عدم المرونة في الاستجابة لهيكل التصرف في الدخل للمتطلبات الإتاحة التغذوية.

(6) هناك تفاوت كبير بين معدل الحياة على مستوى المحافظة مقارنة بالمستوى الوطني مما يترك اثره على مدى استجابة القطاع الزراعي في المحافظة لبرامج التنمية الزراعية.

(7) إن 17,5 % ممن يعيشون في فقر شديد في المحافظة، تمثل البطاقة التموينية (PPS) المصدر الأساس لتأمين الحد الأدنى من إتاحة الغذاء لهم.

(8) أظهرت النتائج إن معانات الأسر الكريالية في استخدام إستراتيجيات التدبير الغذائي (CSI) هي ضعف معانات الأسر على المستوى الوطني، وهو ما يعني تراجع كبير في أهمية هذه الاستراتيجيات في مواجهة الفقر و توظيفها في تحسين فرص تحقيق الأمن الغذائي.

(9) كشفت مؤشرات التعليم عن تدني واقع النظام التعليمي في المدينة وهو ما تعكس آثاره على الفقر من خلال العلاقة الدالية العكسية بينهما.

(10) تجاوزت مؤشرات الحالة العملية المعدل الوطني بفوارق متفاوتة، واهم هذه المؤشرات هو نسبة العاطلين عن العمل بين رؤساء الأسر 28%، مما يضع هذه الأسر على حد الهشاشة.

(11) إن احتياج المحافظة إلى معدل نمو سنوي عالي لتجاوز عتبة الفقر في المدى الزمني المتوسط و تدهور مؤشرات الأمن الغذائي ووقوع نسبة عالية من الأسر على حد الهشاشة يفصح عن تجذر الظاهرة وطبيعة تركيبتها.

(12) اظهر مقياس الرفاهية مستوى متدني للرفاه في المحافظة كنتيجة لسوء توزيع الدخل و مصادر توليد الدخل فيها.

ثانياً: التوصيات

يمكن تلخيص أهم ما يمكن إibrاده من توصيات بالاتي:

(1) من خلال أهمية العلاقة بين حجم الأسرة وحالة الأمن الغذائي لا بد من اعتماد معدل الإعالة والتركييب النوعي مؤشرا أساسيا في تحديد أولوية الإغاده من برامج تحسين الحالة التغذوية للأسر التي تنفذها الحكومة المحلية أو مؤسسات المجتمع المدني.

(2) رسم سياسات التوظيف وتوجيه الاستثمار في ضوء معطيات الحالة التغذوية، حيث تعطى فرص اكبر للمناطق التي ترتفع فيها مؤشرات سوء التغذية و الهشاشة، وطبقا له تكون الاقضية في مدينة كربلاء تستحق ضعفي الجهد التنموي المطلوب في المركز لتجاوز حالة الفقر.

(3) ضرورة اخذ التباين في معدل الحياة بين المحافظة والمستوى الوطني كمتغير أساسي في خطط التنمية الزراعية في المحافظة، لما له من اثر على فاعلية السياسات الزراعية وانعكاس هذا الأثر على مستويات الفقر.

(4) ربط الموقف من استمرار نظام البطاقة التموينية بمؤشرات الحالة التغذوية، وفي ضوء نتائج البحث لا بد من استمرار هذا النظام كونه يمثل المصدر الأساسي لتأمين الحد الأدنى من الغذاء ل 17,5% من الأسر في المحافظة، كما يمثل 43% من الدخل لمعظم الأسر.

البيانات التفصيلية لمؤشرات الأمن الغذائي والفئات الهشة لمدينة كربلاء

العراق (16) محافظة	كربلاء				القضاء
	المحافظة	الهندسة	عين التمر	كربلاء	
					الفئة الهشة
		3	1	4	الفئة
					الترجيح
		0.125	0.015	0.861	الحضر (سكان الحضر في القضاء)

		0.508	0.051	0.441	(سكان الحضر في المحافظة)
		0.259	0.028	0.714	المجموع (سكان القضاء/ سكان المحافظة)
					مؤشرات ديمغرافية
26.028	819.376	211.924	22.586	584.866	عدد السكان كما في حزيران 2005
3.3	3.6	3.8	3.2	3.5	عدد الذكور لكل اسرة
3.2	3.5	3.7	3.6	3.4	عدد الإناث لكل اسرة
6.5	7.0	7.5	6.8	6.9	عدد أفراد الاسرة الكلي
					التركيب العمري لأفراد الاسر %
2.9	3.6	2.7	3.4	3.9	أصغر من سنة
10.9	11.6	10.8	11.9	11.8	1 - 5 سنة
25.9	25.1	27.5	30.1	24.0	6 - 15 سنة
55.1	55.2	54.7	50.3	55.6	16 - 60
5.2	4.6	4.4	4.3	4.7	أكبر من 60
					الحالة الزوجية
44.3	42.6	46.6	39.9	41.2	أعزب
50.7	51.0	48.3	53.2	52.0	متزوج
0.5	0.3	0.7	0.5	0.2	مطلق
4.1	5.4	4.3	6.0	5.8	أرمل
0.2	0.4	0.1	0.4	0.6	منفصل
16					العراق (محافظة)
					كربلاء
					القضاء
	المحافظة	الهندسة	عين النمر	كربلاء	
					معدل سوء التغذية
					نقص الوزن (الوزن إلى العمر) سوء التغذية العام
3.1	2.2	2.6	3.6	2.1	شديد
12.6	8.4	7.7	19.7	8.2	متوسط
15.7	10.6	10.2	23.3	10.3	المجموع
					الفرغم (الطول إلى العمر) سوء التغذية المزمن
11.4	7.0	7.7	8.3	6.7	شديد
14.2	10.2	12.2	15.5	9.2	متوسط
25.9	17.2	19.9	23.8	15.9	المجموع
					الهزل (الوزن إلى الطول) سوء التغذية الحاد

شديد	2.1	1.0	2.0	2.0	2.1
متوسط	3.6	9.8	7.7	4.8	6.9
المجموع	5.6	10.9	9.7	6.8	9.0
الدخل والإنفاق					
معدل الدخل الشهري (دولار/ فرد/ شهرياً)	36.3	31.4	30.7	34.7	41.2
معدل الانفاق الشهري (دولار/ فرد/ شهرياً)	32.6	25.3	24.8	30.4	34.6
معدل الانفاق الشهري المحسوب من فقرات الإنفاق (دولار/ فرد/ شهرياً)	44.5	28.5	26.9	39.5	48.5
الانفاق على الغذاء (دولار/ فرد/ شهرياً)	19.9	16.1	13.2	18.0	20.3
الانفاق الذاتي على الغذاء (دولار/ فرد/ شهرياً)	0.4	1.3	1.5	0.7	2.7
الانفاق الغير ذاتي (دولار/ فرد/ شهرياً)	12.0	7.0	7.8	10.8	10.6
الانفاق الذاتي غير غذائي (دولار/ فرد/ شهرياً)	12.2	4.0	4.4	9.9	14.9

العراق (16) محافظة	كربلاء				القضاء	
	المحافظة	الهندسة	عين النمر	كربلاء		
					توزيع الاسر حسب فئات دخل الفرد الشهري بالدولار %	
	18.0	23.3	36.0	35.1	18.2	الدخل > 19
	17.2	23.2	16.4	19.6	25.8	19 > = الدخل > 27
	21.7	25.2	22.7	22.7	26.2	27 > = الدخل > 38
	20.9	13.2	14.2	11.6	12.9	38 > = الدخل = 55
	22.2	15.1	10.7	11.1	16.9	الدخل < 55
	14.9	17.4	32.0	31.1	11.6	الإنفاق > 15
	22.8	24.8	21.3	33.8	25.8	15 > = الإنفاق > 23
	16.6	20.3	18.2	14.7	21.3	23 > = الإنفاق > 30
	19.4	19.8	15.6	7.1	21.8	30 > = الإنفاق > 42
	26.3	17.7	12.9	13.3	19.6	الإنفاق < 42
						نسبة الاسر % التي أظهرت أن
	54.5	62.8	52.0	63.1	66.7	الأجور المنتظمة تعد مصدر الدخل الرئيسي
	40.1	30.5	40.4	26.7	27.1	ممارسة العمل الخاص مصدر الدخل الرئيسي
	5.4	6.7	7.6	10.2	6.2	غيرها يعد مصدر الدخل الرئيسي
	91.7	91.0	89.6	92.8	91.4	النسبة المئوية لمصادر الدخل الرئيسي إلى مجموع الدخل

نسبة الاسر % التي أظهرت أن					
7.9	6.5	9.8	4.4	5.3	الأجور المنتظمة تعد مصدر الدخل الثاني
12.9	11.3	14.7	8.0	10.2	ممارسة العمل الخاص تعد مصدر الدخل الثاني
5.8	9.7	4.4	10.2	11.6	غيرهما يعد مصدر الدخل الثاني

العراق (16محافظة)	كربلاء				القضاء
	المحافظة	الهندسة	عين التمر	كربلاء	
3.5	5.3	6.7	2.2	4.9	لشراء سلع أخرى غير المواد التموينية
6.4	0.7	0.0	1.3	0.9	لشراء نوعيات أفضل من المواد التموينية
0.1	0.3	0.0	0.4	0.5	لشراء مواد طبية
3.9	0.3	0.0	0.0	0.5	نوعية المواد الغذائية غير مرضية
0.1	0.3	0.0	0.4	0.5	لتسديد الديون
0.4	0.3	0.9	2.7	0.0	أخرى
					الاستهلاك الغذائي
18.3	38.3	38.0	41.2	38.3	دليل التدبير الغذائي الاستراتيجي CSI
98.5	99.1	99.7	98.9	98.9	نسبة الاسر % التي اشترت تناولها 3 وجبات رئيسية فأكثر يومياً
					نسبة الاسر % التي اعتمدت على شراء لتأمين المواد الآتية:
30.6	23.5	11.1	12.9	28.4	صمون أو خبز - طحين حنطة
24.3	7.4	4.9	3.6	8.4	رز
46.7	47.1	35.6	41.3	51.6	شعرية أو معرونة
23.0	14.1	7.1	5.8	16.9	الحبوب الأخرى (برغل، ماش...)
86.2	82.2	77.3	79.6	84.0	بطاطة
22.8	19.9	24.0	48.0	17.3	بقوليات (فاصوليا، باقلاء...)
71.7	82.0	85.8	73.8	80.9	لحوم حمراء (عظم، ماعز، بقر)
85.8	75.6	64.0	70.2	80.0	لحوم بيضاء (دواجن، أسماك)
68.5	82.1	66.2	78.7	88.0	بيض
24.7	16.4	10.7	12.0	18.7	دهن حيواني
14.5	11.2	8.4	17.8	12.0	حليب

العراق (16محافظة)	كربلاء				القضاء
	المحافظة	الهندسة	عين التمر	كربلاء	
58.6	67.1	45.8	61.3	75.1	لبن وجبن
92.3	96.7	96.4	96.0	96.9	خضروات (طماطة.....)
67.7	74.7	75.6	80.0	74.2	خضروات ورقية خضراء (كرفس. خس. لهانة.....)
74.8	84.5	64.4	68.0	92.4	فواكة (موز. تفاح برتقال.....)
11.2	14.3	3.1	5.8	18.7	تمور
18.1	17.2	0.9	7.1	23.6	أغذية جاهزة
46.7	47.1	35.6	41.3	51.6	معجنات (بسكت. كليجة...)
30.2	32.4	18.2	50.0	36.9	حلويات (بقلوة. زلابية...)
76.7	77.1	76.4	77.3	77.3	مشروبات غازية (بيسي. ميرندا.....)
4.6	3.3	3.6	6.2	3.1	مياه معدنية
24.1	20.0	10.2	41.3	22.7	مكسرات (حب. فستق.....)
17.7	29.3	24.9	22.2	31.1	أخرى
					نسبة الأسر % التي اعتمدت على إنتاجها لتأمين المواد الآتية
1.6	9.0	0.0	0.0	1.3	صمون أو خبز - طحين حنطة
1.8	0.1	0.4	0.4	0.0	الحبوب الأخرى (برغل. ماش...)
1.4	0.0	0.0	0.0	0.0	بطاطة
1.2	0.1	0.4	0.4	0.0	لحوم حمراء (غنم. ماعز. بقر)
4.0	0.1	0.4	0.0	0.0	لحوم بيضاء (دواجن. أسماك)
19.0	9.6	22.7	9.3	4.9	بيض
3.4	0.1	0.4	0.0	0.0	دهن حيواني
14.8	8.3	23.6	0.4	3.1	حليب
20.4	15.0	28.9	9.8	10.2	لبن وجبن
4.9	0.1	0.4	0.9	1.8	خضروات (طماطة.....)
3.9	5.1	5.8	2.7	4.9	خضروات ورقية خضراء (كرفس. خس. لهانة.....)
2.2	0.7	1.3	0.4	0.4	فواكة (موز. تفاح برتقال.....)
1.0	0.7	1.3	0.4	0.4	تمور

العراق (16محافظة)	كربلاء				القضاء
	المحافظة	الهندسة	عين التمر	كربلاء	
					نسبة الأسر % التي اعتمدت على الحصة التموينية لتأمين المواد الآتية
64.4	74.9	88.9	87.1	69.3	صمون أو خبز - طحين حنطة
72.5	91.7	94.2	96.0	90.7	رز
34.5	41.1	33.8	22.2	44.4	بقوليات (فاصوليا. باقلاء...)
67.1	82.4	88.4	86.1	80.0	دهن حيواني زيت نباتي زبدة
43.5	58.7	53.8	60.4	60.4	حليب
2.2	1.4	2.2	6.7	0.9	لبن وجبن
					نسبة الأسر % التي اعتمدت على خزنتها لتأمين المواد الآتية
2.5	0.0	0.0	0.0	0.0	صمون أو خبز - طحين حنطة
1.3	0.0	0.0	0.0	0.0	رز
2.7	0.0	0.0	0.0	0.0	الحبوب الأخرى (برغل، ماش...)
1.8	0.0	0.0	0.0	0.0	بقوليات (فاصوليا. باقلاء...)
	0.0	0.0	0.4	0.0	دهن حيواني زيت نباتي، زبدة
					نسبة الأسر % التي اعتمدت على الهدايا المستلمة لتأمين المواد الغذائية الآتية:
	0.4	0.0	1.3	0.4	لحوم حمراء (غنم، ماعز، بقر)
	0.1	0.4	0.0	0.0	حليب
	0.5	1.8	0.0	0.0	لبن، جبن
	0.6	0.4	0.0	0.4	فواكه (موز، تفاح، برتقال...)
					التعليم
					المؤهل التعليمي لرؤساء الأسر %
	23.7	24.4	44.9	22.7	امي
	14.3	17.3	12.0	13.3	يقرا ويكتب دون الحصول على شهادة
	27.6	31.6	25.3	26.2	ابتدائية
	10.2	6.7	8.9	11.6	متوسطة
	9.4	11.1	6.7	8.9	إعدادي

العراق (16محافظة)	كربلاء				القضاء
	المحافظة	الهندسة	عين التمر	كربلاء	
	8.3	4.9	1.8	9.8	دبلوم بعد الإعدادية
	5.4	3.6	0.4	6.2	بكالوريوس
	1.1	0.4	0.0	1.3	دراسات عليا
					المؤهل العلمي لأفراد الاسر %
	22.2	28.1	43.1	19.3	امي
	25.2	24.0	19.1	25.8	يقراً ويكتب دون الحصول على شهادة
	31.0	31.7	27.4	30.8	ابتدائية
	9.3	6.5	5.4	10.5	متوسطة
	5.5	4.6	3.4	6.0	إعدادي
	4.0	2.7	1.2	4.6	دبلوم بعد الإعدادية
	2.5	2.4	0.5	2.6	بكالوريوس
	0.3	0.1	0.0	0.4	دراسات عليا
					المؤهل العلمي للذكور بعمر 10 سنوات فأكثر
	17.1	22.9	41.2	14.6	امي
	16.6	18.2	16.6	16.0	يقراً ويكتب دون الحصول على شهادة
	35.1	34.9	27.7	35.4	ابتدائية
	11.5	8.5	8.4	12.7	متوسطة
	8.9	8.3	5.4	9.3	إعدادي
	5.9	3.6	1.1	6.9	دبلوم بعد الإعدادية
	4.3	3.6	0.5	4.8	بكالوريوس
	0.7	0.2	0.0	0.9	دراسات عليا
					المؤهل العلمي للإناث بعمر 10 سنوات فأكثر
		38.2	52.8	28.5	امي
		20.4	15.2	20.2	يقراً ويكتب دون الحصول على شهادة
		26.1	21.2	28.1	ابتدائية
		7.1	4.4	12.1	متوسطة
		2.9	4.0	5.1	إعدادي

العراق (16محافظة)	كربلاء			القضاء	
	المحافظة	الهندسة	عين التمر		كربلاء
		3.1	1.8	4.3	دبلوم بعد الإعدادية
		2.2	0.7	1.5	بكلوريوس
		0.0	0.0	0.2	دراسات عليا
					الحالة العلمية
					توزيع الحالة العلمية لروساء الاسر %
		64.9	68.9	66.2	يعمل
		6.2	0.9	5.8	متقاعد ويعمل
		28.9	30.2	28.0	لا يعمل
		16.0	12.0	8.4	متقاعد ولا يعمل
		1.8	3.6	3.6	لا يعمل وجاهز للعمل ويبحث عن عمل
		11.1	14.7	16.0	لا يعمل ولا يبحث على عمل
					توزيع رؤساء الاسر العاملين %
		14.7	2.2	6.2	يعمل في حقله
		1.3	2.2	0.4	عامل زراعي
		8.4	2.7	16.0	يعمل في قطاع حرفي
		5.3	10.2	10.7	يعمل في قطاع خاص غير حرفي
		28.4	28.9	20.4	موظف حكومي
		10.0	23.6	17.3	يعمل لنفسه في غير النشاط الزراعي
		2.2	0.0	0.9	اخرى
					توزيع الحالة العلمية لأفراد الاسر بعمر 15 سنة فأكثر %
		34.9	32.7	35.2	يعمل
		1.5	0.2	1.4	متقاعد ويعمل
		63.5	67.1	63.5	لا يعمل
		4.0	3.4	2.3	متقاعد ولا يعمل

الهوامش

(1) عبد القادر، علي، مؤشرات الفقر، مؤشرات القياس والسياسات، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 2002، ص1.

(2) T.N.srinivasan,(poverty: some measurement problem) world bank , 1977.p.27.

(3) Anthony B . Atkinson , (poverty in Britain and the

Reform of social security) cam bridge university press 1964 , p.15 .

(4) يوسف، باسل، الفقر وحقوق الإنسان "بحث مقدم في ندوة الفقر والغنى في الوطن العربي" بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص64.

(5) عبد القادر، علي، المصدر السابق ص3.

(6) باقر، محمد حسين، قياس الفقر في التطبيق، سلسلة دراسات التنمية، الكويت، معهد التخطيط القومي، 2005 ، ص67.

(7) المهاجر، محمد كاظم، الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج، نيويورك، كلاسكو، 1997، ص26.

(8) مؤتمر الغذاء الدولي، 1996.

(9) الأمم المتحدة، برنامج الأغذية العالمي/ مكتب العراق - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي - العراق، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تحليل الأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق 2005 ص1.

(10) التمايمية، صبيحة بحوش، السياسات الزراعية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقلال الغذائي، 1991، ص.

(11) M. Alamgir and p. arora, (providing food security for all) London publication pp . 6-7 .

(12) برنامج الأغذية العالمي، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي – العراق، المصدر السابق ص1.

(13) جوده، ندوة هلال، تحليل وقياس اتجاهات الفقر في العراق للفترة 1980 – 2005، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة البصرة، 2006، ص110.

* التقزم: (stunting) هو مقياس لسوء التغذية المزمن من خلال نسبة العمر إلى الطول.

نقص الوزن: (Underweight) وهو مقياس لنقص التغذية من خلال نسبة الوزن إلى العمر.

الهزال: (wasting) وهو مقياس لنقص الوزن الحاد عبر تحديد انخفاض الوزن إلى الطول عند الأطفال.

للمزيد حول هذا الموضوع انظر:

-Multiple Indicator Cluster (MICS – 1996), UNICEF and MOH : AUGUST 1996 .

-Iraq Living Condition Survey : Central Organization For Statistics and Information Technology and UNDP 2005.

(14) برنامج الأغذية العالمي، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي – العراق، المصدر السابق ص35.

(15) انظر: الجميلي، سامي حميد عباس، دور التكنولوجيا في التنمية الزراعية في الوطن العربي، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد، 1993، ص21-49.

(16) E .E .Meyer p.sainsbury , pvomoting in the human environment . WHO , 1975 p.58.

(17) السامرائي، عبد الغفور إبراهيم احمد، الأمن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية ، بيت الحكمة، بغداد، 1999، ص165.

(18) S. Anand A.sen, the income component in the HDI Ahemative formulations, UNDB ,Human development report office , new York , 1999 . pp .110.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

(1) بن زكريا، ابوالحسن احمد بن فارس، مجمل اللغة، تحقيق زهير عبد الحسن، بغداد، الرسالة، ج3، 1984.

(1) الفارس، عبد الرزاق، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001م.

(2) انظر في ذلك: الفقر، شبكة المعلومات الدولية الانترنت، 2005. www.islamonline.net.

(3) باقر، محمد حسين، قياس وتحليل الفقر مع التركيز على الأساليب غير التقليدية، وقائع اجتماع فريق وخبراء التنمية بشأن تحسين أحوال المعيشة في دول المشرق العربي، 16 – 18 – 2، الاسكوا، الأمم المتحدة، 1999.

(4) حمزة، كريم، تطور مؤشرات الإطار المفاهيمي بحث مقدم لوقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة " 22 – 23، ت 2، 2000م، بيت الحكمة، بغداد 2002م.

(5) ألعصي، هدى زوير، قياس مؤشرات الفقر في الوطن العربي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الكوفة، 2004.

(6) المعموري، محمد علي، تحليل سلوك الفقر بين اثر النمو الاقتصادي واتجاهات السياسة الاقتصادية، العراق حالة دراسية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد، 200.

(7) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، ج1، التقرير التحليلي ج3، 2006.

(8) الفارس، عبد الرزاق، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2001م.

(9) الأمم المتحدة – البنك الدولي ، التقديرات المشتركة لإعادة الأعمار في العراق ، 2003 .

(10) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية الكاملة، لمحافظة كربلاء، 2005.

- (11) حول خصائص المسكن وحالاتها واثار ذلك في الوضع الاجتماعي للأسرة انظر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، وتكنولوجيا المعلومات، مسح أحوال العيشة في العراق 2004 التقرير التحليلي، ج.2.
- (12) مجموعة من الباحثين، العوامل والآثار الاجتماعية لتلوث البيئة، وقائع الندوة العلمية التي أقامها بيت الحكمة، بغداد، 2001م .
- (15) عبد القادر، علي، مؤشرات الفقر، مؤشرات القياس والسياسات، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 2002.
- (16) يوسف، باسل، الفقر وحقوق الإنسان بحث مقدم في ندوة الفقر والغنى في الوطن العربي بيت الحكمة، بغداد، 2002.
- (17) باقر، محمد حسين، قياس الفقر في التطبيق، سلسلة دراسات التنمية، الكويت، معهد التخطيط القومي، 2005.
- (18) المهاجر، محمد كاظم، الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج، نيويورك، كلاسكو، 1997.
- (19) مؤتمر الغذاء الدولي، 1996.
- (20) الأمم المتحدة، برنامج الأغذية العالمي/ مكتب العراق – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي – العراق، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تحليل الأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق 2005.
- (21) التمامية، صبيحة بحوش، السياسات الزراعية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقلال الغذائي، 1991.
- (22) برنامج الأغذية العالمي، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي – العراق، المصدر السابق.
- (23) جوده، ندوة هلال، تحليل وقياس اتجاهات الفقر في العراق للفترة 1980 – 2005، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة البصرة، 2006.
- (24) انظر: الجميلي، سامي حميد عباس، دور التكنولوجيا في التنمية الزراعية في الوطن العربي، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد، 1993.
- (25) السامرائي، عبد الغفور إبراهيم احمد، الأمن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية، بيت الحكمة، بغداد، 1999.

ثانيا:المصادر الأجنبية

- (1)-Multiple Indicator Cluster (MICS–1996), UNICEF and MOH : AUGUST 1996 .
- (2)-Iraq Living Condition Survey : Central Organization For Statistics and Information Technology and UNDP 2005.
- (3) T.N.srinivasan,(poverty: some measurement problem)world bank , 1977
- (4)Anthony B . Atkinson , (poverty in Britain and the Reform of social security) cam bridge university press 1964 ,
- (5) M. Alamgir and p. arora , (providing food security for all) London publication .
- (6)E .E .Meyer p.sainsbury , pvmoting in the human environment . WHO , 1975 .
- (7)S . Anand A.sen , the income component in the HDI Ahemative formulations , UNDB ,Human development report office , new York , 1999 .
- (8)Gaihap "design of poverty alleviation strateagin rule areas " FAO ,vole .
- (9)Ray C .fair & Ken Heather (Unsatisfied Basic Need Index , Introduction theory), University of Portsmouth , 2006 ,